الأمم المتحدة S/PV.8431



مجلس الأمن

مؤقت

السنة الثالثة والسبعون

الجلسة **٨٤٣١**

الثلاثاء، ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس	/السيد أدوم	(كوت ديفوار)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد بوليانسكي
	إثيوبيا	السيد أمدي
	بولندا	السيدة فرونيتسكا
	(بوليفيا (دولة – متعددة القوميات))	السيدة كوردوبا صوريا
	بيرو	السيد ميثا – كوادرا
	السويد	السيد أورينيوس سكاو
	الصين	السيد وو هايتاو
	غينيا الاستوائية	السيد إيدجانغ نانغا
	فرنسا	السيدة غيغين
	كازاخستان	السيد توميش
	الكويت	السيد البناي
	هولندا	السيدة غريغوار فان هارين
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد ألين
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد هانتر

جدول الأعمال

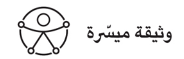
تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان

تقرير الأمين العام عن جنوب السودان (يغطي الفترة من ٢ أيلول/سبتمبر إلى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨) (S/2018/1103)

1844647 (A)







افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقرَّ جدول الأعمال.

تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان

تقرير الأمين العام عن جنوب السودان (يغطي الفترة من ٢ أيلول/سبتمبر إلى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨) (S/2018/1103)

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل جنوب السودان إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمَي الإحاطتين الإعلاميتين التاليين: السيد جان - بيير لاكروا، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام؛ والسيدة براميلا باتن، الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وتنضم السيدة باتن إلى جلسة اليوم عن طريق التداول بالفيديو من لندن.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2018/1103، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن جنوب السودان الذي يغطي الفترة من ٢ أيلول/سبتمبر إلى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر.

وفي جلسة اليوم، يستمع مجلس الأمن إلى إحاطات إعلامية يُقدّمها السيد جان - بيير لاكروا والسيدة باتن والسفيرة جوانا فرونيتسكا، الممثلة الدائمة لبولندا، بصفتها رئيسة لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٢٢٠٦ (٢٠١٥) بشأن جنوب السودان.

أعطي الكلمة الآن للسيد لاكروا.

السيد لاكروا (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة الفرصة لي لإطلاع مجلس الأمن على تقرير الأمين العام عن جنوب السودان (S/2018/1103)، وكذلك بشأن عملية السلام والحالة على أرض الواقع.

ويسرنا أن نبلغكم بأنه، منذ التوقيع على الاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان، شهدت الحالة الأمنية العامة في البلد تحسنا كبيرا وتراجع عدد الحوادث المسجلة بين الأطراف الموقعة. ويجري التواصل بين القادة في الميدان، بتيسير من الأمم المتحدة، ومن دونه، واستُهلّ العمل بشأن تدابير بناء الثقة. وقد أدى ذلك إلى إعادة فتح الطرق وحرية تنقل المدنيين، وإمكانية تنقل كلّ من الجماعات التابعة للحكومة وجماعات المعارضة في مناطق تقع تحت سيطرة الجهة الأخرى، وبداية عودة بعض السكان المشردين إلى مناطقهم الأصلية.

وفي ولايات أعالي النيل، أُعيد فتح الطرق بين ملكال والرنك ومن فنجاك إلى تونغا. واستنادا إلى الشركاء في المجال الإنساني في بونج بمقاطعة مابان، اجتمعت قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان، الجيش الشعبي لتحرير السودان سابقاً، بنظرائها من الجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان الموالي لمشار في بينيشوا واتفقت الجهتان على العمل معا من أجل كفالة التنقل من دون عوائق للمدنيين في المناطق الخاضعة لسيطرة كل منها. وتمّ أيضا الاتفاق على ترتيبات مماثلة في إطار ترتيب ثلاثي الأطراف مع التحالف الديمقراطي الوطني الموالي لِلام أكول في المنطقة. وفي جونقلي، أُبلغنا أنه بفضل اجتماعات مماثلة بين الطرفين، استُؤنفت الأعمال التجارية من أيود إلى قنال ومن واو إلى باغونغ وموغوك. وفي ولاية وسط الاستوائية، لاحظت دورية تابعة لبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان بموغوو وموروبو في منطقة نهر ياي، عودة السكان من مخيمات اللاجئين إلى كلا البلدتين. وفي منطقة بحر الغزال

الكبرى، سمحت السلطات الحكومية المحلية في بلدة راجا لمقاتلي المعارضة بالعودة، وزيارة أسرهم والتفاعل مع السلطات المحلية. وفي ٨ كانون الأول/ديسمبر، وبعد مفاوضات دارت بين قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان والقوات الموالية لمشار في بقارة الكبرى، فُتحت رسمياً ممرات برية بين بلدة واو وبقارة الكبرى.

وعلى الرغم من هذه التطورات الإيجابية، وقعت أيضا اشتباكات متفرقة، تشير إلى أن أوجه التحسن لا تزال هشة. ويُزعم أن القوات المناصرة لتابان دينق قد نفذت هجوما، بين ٤ و٦ كانون الأول/ديسمبر، ضد القوات الموالية لمشار في بيل، بمقاطعة غويت، خلّف ٢١ ضحية. وبلغتنا معلومات عن حدوث أعمال قتالية بين قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان والجماعة غير الموقعة، أي جبهة الخلاص الوطني، في منطقة ياي/أمادي. كما يساورنا بالغ القلق إزاء الهجمات ضد المدنيين التي تستمر بلا هوادة. وتم الإبلاغ عن مزيد من حالات الاغتصاب عقب حوادث الاغتصاب والاعتداء الجنسي المشينة التي اقتُرفت في المناطق الواقعة على طول طرق نيالديو وغويت، بالقرب من بانتيو. ولا يزال العنف القبلي والإجرام يؤثران في السكان بوجه عام، والنساء والأطفال بوجه خاص، لأن الفئة الأخيرة تعدّ الأشد ضعفاً بين المدنيين.

وفيما يتعلق بأعمال الاغتصاب المروعة المرتكبة في بانتيو، عقدت بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان على نحو استباقي اجتماعات طارئة مع السلطات، وحثتها على اتخاذ إجراءات فورية لحماية النساء والفتيات في المنطقة وعلى إخضاع مرتكبي تلك الجرائم الفظيعة للمساءلة. وأرسل حفظةُ السلام التابعونللبعثة على الفور دوريات إلى المنطقة لتوفير وجود يضمن الحماية وشرع فريق بعثة الأمم المتحدة المعني بحقوق الإنسان في تحقيق لتحديد الجناة. ويضطلع مهندسو البعثة أيضا بإزالة ما يكسو جانبي الطريق من أوراق الشجر ليصعب على المهاجمين التخفي. كما عكفت البعثة على حث القوات المسلحة في المنطقة على ضمان إحكام سيطرتها على قواتها بغية التأكد من عدم تورط العناصر المارقة في صفوفها في هذه الأعمال الإجرامية.

ولا تزال الحالة الإنسانية في البلد مصدر قلق بالغ وهي نتيجة مباشرة للنزاع. فالهجمات على العاملين في المجال الإنساني والمخاطر التي يتعرضون لها والعوائق التي يقيمها أطراف النزاع غير مقبولة. وما زلنا نشعر بقلق عميق بشأن موظفَي البعثة اللذين اعتقلا في عام ٢٠١٤ وما زال مكان وجودهما مجهولا. إذ يتعين على جميع الأطراف، ولا سيما الحكومة، ضمان بيئة أكثر أمنا وأكثر ملاءمة للعاملين في المجال الإنساني الذين يعملون بلا كلل لتقديم المساعدة إلى أشد المدنيين ضعفا في جنوب السودان.

ونَدين بأشد العبارات استمرار انتشار العنف الجنسي الذي تذكر به على نحو صارخ الهجمات التي وقعت مؤخرا في ولاية الوحدة. فهذه الوحشية أمر لا يمكن الدفاع عنه، وعلى الأطراف ألا تدخر جهداً في تقديم جميع المسؤولين عن تلك الفظائع إلى العدالة. فلا مجال لتحقيق سلام حقيقي من دون وضع حد للأعمال الوحشية ضد المدنيين الأبرياء وإخضاع المسؤولين عنها للمساءلة. بيد أنها مسألة تقتضي من المجتمع الدولي أيضا أن يواصل التنديد بها وتذكير الأطراف بأن جنوب السودان لن يتمكن من تبوء المكانة التي يستحقها في مجتمع الأمم ما دام الإفلات من العقاب سائداً.

وتقع مسؤولية الحفاظ على الزخم في تنفيذ الاتفاق على عاتق الأطراف حصرا. أما الدفعة الإيجابية التي حققتها عودة الكثير من اللجان والهيئات إلى جوبا، بما في ذلك أفراد من المعارضة، فقد كبحها تأخر تلك اللجان في الاضطلاع بأعمالها وعدم إجرائها مناقشات موضوعية حتى الآن. واجتمعت اللجنة القومية للفترة قبل الانتقالية، التي تمثل أهمّ لجنة معنية برصد التنفيذ، إلا أنها لم تحقق مؤخراً النصاب القانوني. أما لجنة الحدود المستقلة، المكلفة بتسوية المسألة الحرجة المتمثلة في حدود الدولة

والقيام بعد ذلك بتنفيذ الاتفاق ضمن تلك الحدود خلال الفترة الانتقالية، فلم تجتمع بعد، مع أن اللجنة الفنية للحدود قد اجتمعت في جوبا وناقشت الطرائق اللازمة للاضطلاع بعملها قبل رفع الجلسة لهذا العام.

ولم تحرز اللجان الأمنية تقدما ملموساً، فقد ركزت مناقشاتها أساسا على إيواء القوات العسكرية وإمدادها ومن ثم عملية إعادة إدماجها، بدل اتباع نهج كلي بشأن إصلاح قطاع الأمن، يُركز على الاحتياجات اللازمة لجيش وطني ذي حجم مناسب وميسور التكلفة وغير مسيس يصب اهتمامه على صون السلامة الإقليمية لجنوب السودان ضد التهديدات الخارجية. ومن المتوقع أن تجتمع مرة أخرى هذا الأسبوع في جوبا، ومع ذلك، فمن المشجع أنه خلال عطلة نهاية الأسبوع الماضي، بلَغنا أن بعض ممثلي الجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان وتحالف المعارضة في جنوب السودان قد عادوا إلى جوبا من دون قوات حماية للمشاركة في تلك الاجتماعات.

لقد تحوّل تشاؤم المعارضة الأولي ورفضها القاطع للمشاركة في الحوار الوطني إلى تفاؤل تشوبه الحيطة منذ أن تنازل الرئيس كير عن مسؤولية تنظيم تلك اللقاءات.

وقد أحرزت اللجنة التوجيهية للحوار الوطني تقدما بوصفها آلية مستقلة وأكثر مصداقية وشفافية. ونتيجة لذلك، بدأت الأحزاب المعارضة المشككة في العملية في الإشارة إلى احتمال رغبتها في المشاركة في الإجراءات. بيد أنه ينبغي ألا يغيب عن ذهننا أبدا أن مشاركة الجماعات المعارضة في أي حوار دون – وطني أو على مستوى المجتمعات المحلية يرتهن إلى حد بعيد بما تراه نفسها من آفاق في تنفيذ اتفاق السلام على الصعيد الوطني. ومن الضروري أن تواصل الأطراف بناء الثقة وإظهار الإرادة السياسية للعمل معا لكفالة بيئة توفر الحماية وتشمل الجميع، تسمح لجميع أصحاب المصلحة في جنوب السودان، بما في ذلك المجتمع المدني والنساء والشباب، بالمشاركة المجدية في التنفيذ الكامل للاتفاق.

وإذ نستشرف آفاق المستقبل، فإننا نعتقد اعتقادا راسخا بوجود نقطتين مرجعيتين حاسمتين يجب إعطاؤهما الأولوية القصوى خلال فترة ما قبل الفترة الانتقالية التي تنتهي في أيار/مايو ٢٠١٩. أولا، يجب على الأطراف التوصل إلى اتفاق شامل بشأن قطاع الأمن وبشأن وضع الترتيبات الأمنية الانتقالية. فذلك ضروري لبناء الثقة فيما بين الأطراف ولكفالة عودة كامل المعارضة إلى جوبا ووجودها الدائم فيها. وسيتعين تعميم خبر التوصل إلى الاتفاق على الجنود وطمأنة القادة والمقاتلين بشأن مستقبلهم. فبدون ذلك، من غير المرجح أن تكون المؤسسات الانتقالية فعالة، حتى بعد إنشائها. ومن المحتمل أن تقع حوادث وستظل عملية السلام هشة. وأود أن أشجع الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية على إعطاء الأولوية لوضع الصيغة النهائية للمفاوضات، التي تقف الأمم المتحدة على أهبة الاستعداد لدعمها. ثانيا، هناك ضرورة ملحة لتعيين رئيس جديد للجنة المشتركة للرصد والتقييم لرعاية مفاوضات المرحلة الانتقالية الحاسمة، ولحمل هيكل عملية السلام على بدء أعمال تحضيرية سياسية موضوعية لعملية الانتقال.

وقد أخطرنا بمقترح رؤساء قوات الدفاع التابعة للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية بزيادة قوام قوة الحماية الإقليمية من أجل دعم الترتيبات الأمنية الانتقالية التي، كما ذكرت، لم تتفق عليها الأطراف بعد. ويوصي الاقتراح بإضافة السودان وأوغندا والصومال وجيبوتي كبلدان مساهمة بقوات في قوة الحماية الإقليمية التابعة لبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان. وقد أحطنا علما بذلك الاقتراح، الذي نفهم أنه سيحال عما قريب إلى مجلس الأمن.

وبشأن هذه المسألة، أود أن أشدد على أن الأمم المتحدة تواصل الثناء على الدور النشط الذي تضطلع به بلدان المنطقة والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والاتحاد الأفريقي، الأمر الذي مكن من توقيع الاتفاق المنشط، ونحن ملتزمون تماما بدعم

تنفيذه حسب طلب المجلس وتكليفه. وفيما يتعلق بإمكانية إعادة تشكيل العنصر العسكري في البعثة، أود أن أعيد تأكيد بعض المبادئ التي نتمسك بها في الوقت الراهن فيما يتعلق بجميع عمليات حفظ السلام.

أولا، يجب أن يسبق إعادة تشكيل البعثة لدعم العملية الانتقالية إعداد الصيغة النهائية للاتفاق بشأن الترتيبات الأمنية الانتقالية، بما في ذلك وضع تعريف واضح للمهام التي سيتعين على البعثة القيام بها، والتي ستمكننا عندئذ من تحديد القدرات المطلوبة وقوتها والموارد الإضافية التي قد تحتاج إليها البعثة. إن قوة الحماية الإقليمية جزء لا يتجزأ من البعثة، وسيتعين علينا النظر في مجمل احتياجات القوة في تكليفها بالمهام.

ثانيا، لا يمكن المساس بوحدة القيادة فيما بين جميع ذوي الخوذ الزرق. فلا يمكن أن تكون هناك سوى قوة واحدة لبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان لتنفيذ ولاية البعثة، وتسلسل قيادي واحد للقوة.

ثالثا، يجب أن تستوفي جميع البلدان المساهمة بقوات في المستقبل التي يتوقع أن ينظر في مشاركتها في القوة، بوصفها قوة تابعة للأمم المتحدة مكلفة من قبل مجلس الأمن، معايير الأمم المتحدة في مجال التدريب والمعدات وإجراءات التحري المتعلقة بحقوق الإنسان، والحياد والنزاهة.

وأخيرا، ولكن بالتأكيد ليس آخرا، في ضوء الحالة الإنسانية المتردية ومحنة المدنيين المستمرة، لا ينبغي أن تكون المهام الإضافية التي يمكن أن يطلب من البعثة أداؤها لدعم عملية السلام، على حساب التكلفة التشغيلية أو السياسية لأدائها مهامها في الحماية، التي تظل ضرورة حتمية في البيئة الحالية. وستحتاج البعثة، في ذلك الصدد، إلى مواصلة تخصيص موارد كافية لمهامها المتعلقة بالحماية من أجل التنفيذ الكامل لولايتها.

وفي الختام، وإذ نحن على مشارف إنهاء خمس سنوات بالضبط منذ بداية هذا النزاع، أعيد التشديد على رسالتنا الرئيسية إلى المجلس هنا اليوم. لقد تمت تهيئة الفرصة لإحلال السلام في جنوب السودان. وقدأُحرز تقدم في الأشهر الأربعة الماضية أكثر مما أحرز في السنوات الأربع السابقة. فعلينا أن ندرك ذلك الواقع السياسي الجديد، ونثني على الأطراف والهيئة الحكومية الدولية والمنطقة على جهودها وإنجازها. ومع ذلك، لم يتم تقييم العملية بعد على أنها مستدامة بالكامل ولا رجعة فيها، وستحتاج إلى مشاركة إيجابية وتقديم تنازلات من الطرفين وإلى تعزيز متواصل، إذا أريد لها أن تحقق أملا حقيقيا وفرجا لسكان جنوب السودان الذين يعانون. كما إنني احتاج إلى إعادة التأكيد على حتمية مواصلة الهيئة الحكومية الدولية والاتحاد الأفريقي جهودهما في دعم عملية السلام، وأعيد تأكيد التزام الأمم المتحدة بالمساعدة في جهودهما.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أشكر السيد لاكروا على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيدة باتن.

السيدة باتن (*تكلمت بالإنكليزية*): أقدر هذه الفرصة لتقديم إحاطة إعلامية إلى المجلس بشأن الحالة في جنوب السودان.

لقد أثارت التقارير المروعة في تشرين الثاني/نوفمبر، عن الاغتصاب الجماعي للنساء والفتيات في بانتيو عندما كن في طريقهن إلى موقع لتوزيع الأغذية، مشاعر عارمة من الصدمة في جميع أنحاء العالم. ولا تزال الوقائع والتفاصيل المتعلقة بالجناة الذين يتحملون المسؤولية الرئيسية عن هذا الحادث الأخير قيد التحقيق من قبل فريق الأمم المتحدة في الميدان. وقد فتحت السلطات الوطنية كذلك تحقيقات برئاسة وزير الشؤون الجنسانية وشؤون الطفل والرعاية الاجتماعية، الذي أوفد إلى بانتيو منذ ١٥ كانون الأول/ديسمبر. ومن الأهمية بمكان أن تكفل الحكومة حماية الضحايا والشهود حماية كاملة، أثناء سير التحقيقات، وألا يواجهوا أي انتقام على الإدلاء بشهاداتهم.

وعلى الرغم من أن التحقيقات لا تزال جارية، فإن من الواضح أن هذا الهجوم الأخير في بانتيو جزء من اتجاه ونمط منهجي من العنف الجنسي الذي تصاعد بشكل كبير في ٢٠١٨، على الرغم من إعادة الالتزام مؤخرا من قبل قادة جنوب السودان بوقف الأعمال العدائية وتوقيع اتفاق السلام المنشط.

فقد شهدنا منذ عام ٢٠١٣، بصفة خاصة، أنماطا منهجية من العنف الجنسي، خاصة ضد النساء والفتيات، فضلا عن حوادث مبلغ عنها ضد الرجال والفتيان. وما زال العنف الجنسي متفشيا في البلد، ويستخدم كجزء من استراتيجية للحط من الضحايا والمجتمعات وإلحاق العار بهم وإذلالهم، غالبا لاختلافات قبلية أو سياسية. وقد استخدم العنف الجنسي أيضا كقوة دافعة للتشريد القسري وكتكتيك وسلاح حرب بواسطة جميع أطراف النزاع.

وفي عام ٢٠١٨، كانت هناك زيادة واضحة ومثيرة للجزع في عدد الحالات الموثقة للعنف الجنسي المتصل بالنزاع وضحاياه. وقد بلغ عدد الضحايا في ٢٠١٨ بالفعل إلى ١٥٧ ١، ما يجعله أكبر عدد سجل في السنوات الثلاث الماضية. وبالمقارنة، وثقت بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان ل ١٩٦ حالة من حالات العنف الجنسي المتصل بالنزاعات، في ٢٠١٧، تضررت منها ١٢٨ امرأة و٦٨ فتاة.

وفي تموز/يوليه، استمعت إلى شهادات مباشرة من ضحايا وشهود أثناء بعثتي إلى جنوب السودان. وقد زرت مواقع لحماية المدنيين في جوبا وملكال، وتكلمت مع ضحايا العنف الجنسي من النساء اللائي لم يزلن يعشن في حالات من الضعف الشديد، سواء داخل المخيمات أو خارجها. إن سردهن للأحداث يدل بوضوح على أن المهاجمين استخدموا الاغتصاب لقهر الضحايا وإيقاع أكبر قدر من الإذلال وتحطيم كرامتهن وكرامة أسرهن ومجتمعهن في المستقبل.

وقد التقيت في موقع لحماية المدنيين في جوبا، بمجموعة من النساء والرجال المصابين بصدمة عميقة الذين وصلوا مؤخرا من ولاية الوحدة، وقد نزحوا نتيجة للهجمات العسكرية التي وقعت في نيسان/أبريل وأيار/مايو. وقد روى الضحايا الأنماط الوحشية والمروعة من العنف الجنسي المتصل بالنزاعات التي حدثت إلى جانب غيرها من الجرائم الوحشية. وقد كانت إفاداتهم المروعة متفقة تماما مع التقرير الصادر في ١٠ تموز/يوليه من البعثة ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، عن الهجمات العشوائية ضد المدنيين في جنوب ولاية الوحدة، الذي خلص إلى أن ما لا يقل عن ١٢٠ من النساء والفتيات قد تعرضن للاغتصاب والاغتصاب الجماعي، بمن فيهن الأمهات الحوامل والمرضعات، والفتيات الصغيرات دون الرابعة.

وعلى سبيل المثال، تعرضت طفلة عمرها ست سنوات للاغتصاب الجماعي على يد ثمانية جنود والذين واصلوا الاعتداء عليها حتى بعد أن فقدت الوعي. وتوفي بعض الضحايا جراء الاغتصاب، حيث لم يتحملن ما تعرضن له من عنف جنسي. وإضافة إلى ذلك، فإن التقرير يوثق اختطاف ١٣٢ من النساء والفتيات لأغراض الاسترقاق الجنسي.

وفي تشرين الأول/أكتوبر، في ولاية غرب الاستوائية، جرى توثيق ٤٣ من حالات الاغتصاب والاغتصاب الجماعي واختطاف ٥٠٥ نساء و ٦٣ فتاة لأغراض الاسترقاق الجنسي. وأُفيد بأن الضحايا جرى تقييدهن إلى أشجار وتعرضن للاغتصاب الجماعي حتى فقدن الوعي. وفي نقاط العبور أو القواعد التابعة للجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان (جناح مشار)، جرى صف النساء وفتيات صغيرات لا تتجاوز أعمارهن ١٢ عاما أمام القادة لاختيار ''زوجات'' من بينهن. وتُركت النساء والفتيات اللاتي لم يقع عليهن الاختيار للمقاتلين آخرين حيث تعرضن للاغتصاب المتكرر. ولم يتوقف العنف الجنسي إلا بعد أن وافقت المختطفات على الانضمام

لصفوف المقاتلين، وهو ما يتسق مع المعلومات التي تفيد بأن أحد أهداف الجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان (جناح مشار) هو تجنيد مقاتلين قسرا لتعزيز صفوفه.

ويخلف العنف الجنسي ندوبا جسدية ونفسية واجتماعية عميقة. وقد طلبت جميع الضحايا اللاتي التقيت بهن باستماتة المزيد من الدعم من أجل استعادة عافيتهن البدنية والنفسية. وهن يواجهن تحديات هائلة في سبيل الحصول على العلاج الطبي المناسب. فالمرافق الإنسانية التي تقدم العلاج كثيرا ما يتعذر الوصول إليها. وبالنظر إلى انهيار نظم الرعاية الصحية بسبب النزاع، غالبا ما لا يجد أولئك الذين يعيشون في المناطق الريفية مكانا يذهبون إليه. والانهيار التام للهياكل الأساسية العامة وهياكل تقديم الخدمات بالدولة يعني زيادة احتمالات تعرض النساء والفتيات للحمل غير المرغوب ولإصابات جنسية وإنجابية شديدة. كما أنهن عرضة للعدوى بالأمراض المنقولة جنسيا، بما فيها فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

وبالإضافة إلى الآثار الجسدية، يزيد من محنتهن الشعور بالعار والوصم والنبذ من قبل الأزواج وأفراد الأسر. وقد التقيت بالعديد من النساء مع أطفالهن الرضع المولودين نتيجة للاغتصاب، وشهدتُ كيف أنه جرى دفعهن إلى مسار من الفقر والتمييز والعنف. وقد طالبت جميع الضحايا بتقديم الجناة إلى العدالة ومعاقبتهم. وهن جميعا يرين أن ذلك هو السبيل الوحيد لكسر حلقة العنف وتأمين مستقبل سلمي لجنوب السودان.

وخلال زيارتي، اجتمعت مع وزير الدفاع والوزير في مكتب رئيس الجمهورية وغيرهما من كبار المسؤولين الحكوميين، والذين اعترفوا جميعا بالتفشي الكبير للعنف الجنسي وأكدوا مجددا أن هذه الانتهاكات مشينة وغير مقبولة. ولكن يجب ترجمة هذا الشعور بالغضب إلى أفعال ملموسة. ولا يمكن لسياسة عدم التسامح إطلاقا أن تستند إلى واقع عدم ترتب أي عواقب إطلاقا. والواقع أن الاغتصاب في جنوب السودان لا يزال إلى حد بعيد بلا تكلفة بالنسبة للجناة. وإلى أن نرفع التكلفة والعواقب المترتبة على من يرتكبون هذه الجرائم أو يأمرون بارتكابها أو يتغاضون عنها، فلن نتمكن من إنهاء تفشي الإفلات من العقاب والذي يشكل محركا للعنف الجنسي. ولذلك، فإن استمرار الملاحقة القضائية للجناة ومساءلتهم أمر أساسي لمنع العنف الجنسي في جنوب السودان.

وفي الوقت نفسه، يجب أن يكون المجتمع الدولي على استعداد لاستخدام جميع أدوات الامتثال المتاحة له كي يرسل إشارة على عدم تسامحنا إطلاقا إزاء هذه الجرائم. ولا يمكننا التقليل من أهمية الجزاءات وغيرها من التدابير المحددة الأهداف بوصفها رادعا محتملا لمرتكبي هذه الجرائم ولمن قد تسول لهم أنفسهم ارتكابها.

وفي ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، قدمت إحاطة إلى لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٢٢٠٦ (٢٠١٥) بشأن جنوب السودان. وفيما يتعلق بأولئك الذين يُعتقد أنهم يتحملون مسؤولية القادة بخصوص العنف الجنسي أثناء الهجمات التي وقعت في جنوب ولاية الوحدة في تموز/يوليه ٢٠١٨، تلقي تقارير للأمم المتحدة جرى التحقق منها اللوم أساسا في الانتهاكات على الجيش الوطني – الجيش الشعبي لتحرير السودان – والجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان (جناح دينق) والميليشيات الشبابية. ويُعتقد أن ثلاثة مسؤولين كبار هم من بين أولئك الذين يتحملون مسؤولية القيادة. وفيما يتعلق بالهجمات التي وقعت في ولاية غرب الاستوائية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، يُعتقد أن ثلاثة من قادة الجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان (جناح مشار)، والذين حددهم الضحايا والشهود، يتحملون مسؤولية القيادة.

وعلى سبيل المتابعة للإحاطة التي قدمتُها إلى لجنة الجزاءات، قدم مكتبي، بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، أمس رسالة سرية مشتركة إلى رئيس لجنة الجزاءات المعنية بجنوب

السودان، تتضمن أسماء الجناة الثلاثة المزعومين في جنوب ولاية الوحدة، لكي تنظر فيها اللجنة. وأود أن أختتم حديثي بالتوصيات التالية:

أولا، أحث حكومة جنوب السودان على التحقيق بدقة وعلى وجه السرعة في جميع حوادث العنف الجنسي وإبلاغ الأمم المتحدة بالنتائج ومساءلة جميع مرتكبي تلك الجرائم بغض النظر عن الرتبة أو الأقدمية. وعلاوة على ذلك، أحث الحكومة على إنشاء المحكمة المختلطة لجنوب السودان دون إبطاء وضمان ملاحقتها لجميع حالات العنف الجنسي. ومكتبي على أهبة الاستعداد لتقديم الدعم لحكومة جنوب السودان، عملا بالبيان المشترك الموقع مع الرئيس سلفاكير في عام ٢٠١٤.

ثانيا، أحث مجلس الأمن على الاستمرار في فرض جزاءات فيما يتعلق بجرائم العنف الجنسي باعتبار ذلك جانبا حاسما من جوانب الردع والوقاية، وذلك باستخدام المعايير القائمة بذاتها لتحديد الجهات الخاضعة للجزاءات في حالات العنف الجنسي، والمنصوص عليها في القرار ٢٤٢٨ (٢٠١٨).

ثالثا، يجب توفير خدمات شاملة للضحايا، ولا سيما الرعاية الطبية والنفسية. وأحث جميع أطراف النزاع على أن تتيح إمكانية وصول المنظمات الإنسانية وبعثة الأمم المتحدة دون عراقيل إلى الضحايا والمدنيين المشردين. كما أدعو المجتمع الدولي إلى الحفاظ على الموارد اللازمة للخدمات المنقذة للحياة.

أخيرا، بالنظر إلى نطاق وعواقب هذه الانتهاكات، ينبغي التصدي للعنف الجنسي المتصل بالنزاعات بوصفه أحد الجوانب الرئيسية لاتفاق السلام المُنشط لعام ٢٠١٨. ويشمل ذلك كفالة عدم شمول جرائم العنف الجنسي بالعفو وحصول الضحايا على تعويضات وعلى المساعدة التي يحتاجونها في أسباب المعيشة لإعادة بناء حياتهم. وينبغي أن تكون الاعتبارات المتعلقة بالعنف الجنسي جزءا من أي ترتيبات لبناء السلام وإعادة الإعمار والعدالة الانتقالية والحقيقة والمصالحة.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أشكر السيدة باتن على إحاطتها الإعلامية.

وأعطي الكلمة الآن للسفيرة فرونيتسكا.

السيدة فرونيتسكا (بولندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): بصفتي رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٢٢٠٦ (٢٠١٥)، بشأن جنوب السودان، يشرفني أن أقدم إحاطة إعلامية إلى أعضاء المجلس عن التطورات التي شهدتها اللجنة منذ إحاطتي السابقة في هذه القاعة في أيار/مايو (انظر S/PV.8249).

وأعتزم التركيز أولا على الزيارة التي قمت بها إلى جنوب السودان والمنطقة في حزيران/يونيه. وثانيا، سأتناول بالتفصيل التوصيات الواردة في التقرير المؤقت لفريق الخبراء، الذي قُدم إلى اللجنة في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ونُشر بوصفه وثيقة من وثائق مجلس الأمن في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر (S/2018/1049). وقد أتيحت للجنة فرصة للتواصل مع منسق الفريق بشأن استنتاجاته وتوصياته في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر، ثم للنظر بعد ذلك في العديد من إجراءات المتابعة في مسعى يرمي إلى تحسين تنفيذ النظام وفعاليته.

ثالثا، سوف أقدم لمحة عامة موجزة عن التطورات في عمل اللجنة منذ الإحاطة التي قدمتها في أيار/مايو

فخلال الفترة من ١٦ إلى ٢٦ حزيران/يونيه أتيحت لي الفرصة لزيارة جنوب السودان وإثيوبيا وأوغندا وكينيا، بهذا الترتيب. وكان الهدف من زيارتي تحقيق ثلاثة أمور هي: أولا، أن أشهد مباشرة تنفيذ تدابير الجزاءات. ثانيا، توفير المعلومات اللازمة لاستعراض المجلس للولاية وفقا للفقرة ٢ من القرار ٢٣٥٣ (٢٠١٧). ثالثا، تعزيز الحوار والتفاعل مع الدول المعنية بشأن تنفيذ التدابير، بما في ذلك أية احتياجات مطلوبة للمساعدة. وتزامنت تلك الزيارة مع فترة الاستعراض المحددة في القرار ٢٤١٨ (٢٠١٨) وقبل فرض الحظر على الأسلحة في

١٣ تموز/يوليه بواسطة اتخاذ القرار ٢٤٢٨ (٢٠١٨). وسبقت الزيارة التي قمت بها أيضا اعتماد الطرفين الاتفاق المجدد لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان، المبرم في ١٢ أيلول/سبتمبر.

وقبل أن أنتقل إلى الإجراءات المتخذة استجابة للملاحظات المقدمة خلال الزيارة التي قمت بها، أود أن أسلط الضوء على المسائل الرئيسية التي لوحظت أثناء الزيارة.

أولا، فيما يتعلق بالحالة الإنسانية وحالة حقوق الإنسان في جنوب السودان، فقد لاحظت شخصيا الحاجة الملحة لأن نواصل جميعا جهودنا لإيجاد حل للأزمة في البلد. ويساورني القلق بوجه خاص إزاء البيئة التي ينشأ فيها الجيل المقبل في جنوب السودان، وأثر أعمال العنف الجنسي على الضحايا وأهاليهم. وأشيد بالنداءات التي وجهها زعماء القبائل للمساءلة في ذلك الصدد.

وأود كذلك أن أشير إلى البيان الصحفي المؤرخ ٧ كانون الأول/ديسمبر (SC/13611) الذي أدان فيه أعضاء المجلس بأشد العبارات حوادث العنف الجنسي والعنف الجنساني الوحشية ضد المرأة بالقرب من بانتيو في شمال جنوب السودان في الأسابيع الأخيرة. وشدد الأعضاء أيضا على مطالبة حكومة جنوب السودان بإدانة الهجمات وضمان إجراء تحقيق كامل ومساءلة المسؤولين عنها، فضلا عن كسر حلقة الإفلات من العقاب على العنف الجنسي والجنساني. وأذكّر أيضا بأن أعضاء المجلس قد أعادوا تأكيد استعدادهم لفرض جزاءات محددة الأهداف ضد الأفراد أو الكيانات المسؤولة عن الإجراءات أو السياسات التي تهدد السلام والأمن أو الاستقرار في جنوب السودان بما في ذلك استهداف المدنيين، بمن فيهم النساء والأطفال، بواسطة ارتكاب جرائم العنف، بما في ذلك القتل أو التشويه أو التعذيب أو الاغتصاب أو غيره من أشكال العنف الجنسي. وتعول اللجنة على أن يقدم إليها فريق الخبراء المعلومات ذات الصلة في ذلك الصدد. وتعول أيضا على كفالة جميع الأطراف وجميع الدول الأعضاء التعاون مع الفريق وفقا لأحكام الفقرة ٢١ من القرار ٢٤٢٨ (٢٠١٨).

وفيما يتعلق بالفقرة ٢٢ من القرار ٢٤٢٨ (٢٠١٨) سأواصل أيضا بصفتي رئيسا للجنة تعزيز تعاون اللجنة مع الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح والممثلة الخاصة للأمين المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بهدف تيسير تبادل المعلومات ذات الصلة بولاية اللجنة. وفيما يتعلق بالفقرتين ١٨ و ٢٥ من القرار نفسه، سأواصل أيضا العمل مع آلية رصد وقف إطلاق النار والترتيبات الأمنية الانتقالية واللجنة المشتركة للرصد والتقييم، بغية السماح بتبادل المعلومات.

ثانيا، أشعر بالارتياح إلى التقدم المحرز على الجبهة السياسية منذ زيارتي. ويحدوني الأمل في أن يمثل الاتفاق المجدد المبرم في ١٢ أيلول/سبتمبر بداية لانهاء دورات العنف التي أضرت بحياة شعب جنوب السودان وأن تفي الأطراف بمسؤولياتها المتعلقة باحترام الاتفاق وتنفيذه. وكما أشار العديد من النظراء خلال زيارتي، فقد أسفر ذلك النزاع على السلطة عن معاناة لا يمكن تصورها، ويجب إنهاؤه دون مزيد من التأخير.

ولا يزال الدعم المقدم من المنطقة والمجتمع الدولي على نطاق أوسع أمرا أساسيا لتحقيق السلام والاستقرار في البلد. وأشعر بالارتياح للأرضية المشتركة التي حُددت في محادثاتي مع كبار المسؤولين في البلدان المجاورة لجنوب السودان. وما زلت آمل في أن تتحد صفوف المجتمع الدولي في تنفيذ نظام الجزاءات في سياق الجهود الشاملة الرامية إلى دعم شعب جنوب السودان في تحقيق السلام والاستقرار والأمن.

وأعتزم في ذلك الصدد، مواصلة جهودي لأوضح لقيادة جنوب السودان أن نظام الجزاءات قد وضع لدعم العملية السياسية لتحقيق السلام. وفيما يتعلق بالمنطقة، أقترح مواصلة الجهود الرامية إلى حث دول المنطقة على مواصلة إطلاع اللجنة

بالجهود التي تبذلها لتنفيذ الجزاءات القائمة، بما في ذلك عن طريق تقديم تقارير عن تنفيذ التدابير المحددة الهدف لتجميد الأصول وحظر السفر، وتقارير التفتيش في إطار الحظر المفروض مجددا على توريد الأسلحة، وكذلك من خلال رصد الإجراءات للإخطار والسعي إلى طلبات الإعفاء من تدابير الجزاءات الثلاثة القائمة بشأن جنوب السودان. وبدون التنفيذ الكامل، فإن من المحتمل أن يفقد نظام الجزاءات أهميته وأثره وأن تفقد اللجنة شرعيتها، بما قد يلحق الضرر بالسكان المدنيين في جنوب السودان.

وسعيا إلى زيادة تعزيز تنفيذ نظام الجزاءات، واستجابة للتوصيات المنبثقة عن الزيارة التي قمت بها، وافقت اللجنة على ثماني إجراءات مختلفة، منها إحاطة المجلس بملاحظاتي خلال زيارتي إلى البلدان الأربعة في حزيران/يونيه. ووافقت اللجنة أيضا على توجيه رسائل إلى البلدان الأربعة، وأشكرهم على حسن الضيافة والتعبير عن المسائل التي نوقشت في سياق نظام الجزاءات المفروض على جنوب السودان. واتفق أيضا على إرسال مذكرة شفوية إلى جميع الدول الأعضاء لتذكيرها بما عليها من التزامات بموجب نظام الجزاءات الموسعة التي أنشئت بموجب القرار ٢٢٠٦ (٢٠١٥)، والتي أحيلت في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر، وعقد جلسة إحاطة مفتوحة لجميع الدول الأعضاء بغرض السماح لمن غير الأعضاء أيضا بالعمل مع اللجنة. ومن المتوقع أن يعقد ذلك الاجتماع في كانون الثاني/يناير ٢٠١٩.

ودعت اللجنة أيضا الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع إلى تقديم إحاطات إلى المجلس مرة أخرى هذا العام، عملا بإحاطتها الأخيرة في آذار/مارس من العام الماضي، وأن نطلب إلى الممثلة الخاصة المعنية بالأطفال والنزاع المسلح إطلاع اللجنة على المعلومات ذات الصلة، عملا بإحاطتها الأخيرة في نيسان/أبريل. وبالإشارة إلى الفقرة ٢٢ من القرار ٢٤٢٨ (٢٠١٨) دعت اللجنة الأمين العام المساعد لحقوق الإنسان إلى تقاسم أي معلومات ذات صلة. أخيرا، وفيما يتعلق بالفقرة ١٨ من القرار نفسه، دعت اللجنة الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيغاد) إلى تقديم إحاطة إلى اللجنة عقب مؤتمر قمة الهيئة المقبل بشأن جنوب السودان.

وأود الآن أن أنتقل إلى نقطة التركيز الثانية من إحاطتي – التقرير المؤقت المقدم من فريق الخبراء المعني بجنوب السودان عملا بالقرار ٢٤٢٨ (٢٠١٨)، وعلى وجه التحديد، الإجراءات التي اتخذتها اللجنة استجابة لاستنتاجات الفريق وتوصياته.

ولن أكرر بالتفصيل محتويات التقرير المؤقت ما دام قد أحيل إلى أعضاء المجلس، وهو متاح الآن بوصفه الوثيقة S/2018/1049. وأود أن أذكّر الأعضاء فقط بأن فريق الخبراء قد قدم استنتاجاته المتعلقة بالحالة السياسية والأمنية في جنوب السودان، وانتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، وعرقلة عمل البعثات الإنسانية وبعثات حفظ السلام، والاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية من جانب الجماعات المسلحة أو الشبكات الإجرامية، وشراء الأسلحة ونقلها مع توفير المساعدة التقنية ذات الصلة في انتهاك للقرار ٢٤٢٨ (٢٠١٨)، وتنفيذ تدابير الجزاءات في جنوب السودان، بما يشمل لأول مرة في تقرير من هذا القبيل حظر توريد الأسلحة الذي بدأ العمل به في تموز/يوليه من هذا العام، بالإضافة إلى التدابير المالية المستهدفة المتعلقة بالسفر التي كانت قد فرضت أصلا بموجب القرار ٢٢٠٦ (٢٠١٥) في آذار/مارس ٢٠١٥.

واستناداً إلى النتائج التي تم التوصل إليها، قدّم الفريق خمس توصيات في تقريره المرحلي، بما يتفق مع استنتاج الفريق أن أنماط النزاع التي أبلغ بها المجلس في وقت سابق ما زالت مستمرة بالرغم من التقدم على الجبهة السياسية، إذ تتواصل الأزمة الإنسانية والعنف وعدم الاستقرار في معظم أنحاء البلد. وقد كانت توصيات اللجنة والإجراءات اللاحقة هي ما يلي:

أولاً، بهدف ضمان التنفيذ الفعال لحظر الأسلحة الذي نص عليه القرار ٢٤٢٨ (٢٠١٨)، أوصى الفريق بأن تقوم اللجنة بوضع مذكرة المساعدة على التنفيذ على موقعها الشبكي وجعلها متاحة لمساعدة الدول الأعضاء في تنفيذ حظر توريد الأسلحة، بما في ذلك من خلال المزيد من التفصيل في الإجراءات التي يمكن من خلالها التماس الإعفاءات. واتفقت اللجنة على معاودة النظر في هذه التوصية عند اعتماد المبادئ التوجيهية لتسيير أعمالها، التي ستأخذ في الاعتبار أحكام القرار ٢٤٢٨ (٢٠١٨).

ثانياً، بغية ضمان الامتثال للتدابير المحددة الهدف القائمة ضد الأشخاص الثمانية المدرجة أسماؤهم حالياً في قائمة الجزاءات بموجب القرار ٢٢٠٦ (٢٠١٥) وبغية كفالة فعاليتها، أوصى الفريق بأن تقوم اللجنة بإصدار بيان صحفي يعيد تأكيد التزام جميع الدول الأعضاء بإنفاذ حظر السفر وتدابير تجميد الأصول على الأفراد المحددين عملاً بالقرار ٢٢٠٦ (٢٠١٥) والتي مُدد العمل بها بموجب القرار ٢٤٢٨ (٢٠١٨). ووافقت اللجنة من حيث المبدأ على هذه التوصية وهي تنظر حالياً في مشروع نص البيان الصحفي.

وأحاطت اللجنة علماً بالتوصيتين الثالثة والرابعة للفريق، اللتين كانتا تهدفان إلى ردع الاختلاس وتحويل الموارد العامة اللذين يشكلان خطراً على السلام والأمن والاستقرار في جنوب السودان، ومنع الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية أو المتاجرة بها بطرق قد تزعزع استقرار جنوب السودان، كما ورد وصفها في الفقرة ١٤ (ي) من القرار ٢٤٢٨ (٢٠١٨).

وفي توصية الفريق الخامسة والأخيرة، شجّع اللجنةَ على أن تحث على الإفراج الفوري عن جميع الأطفال الجنود وأوصى بتعزيز التنسيق بين جميع الوكالات ذات الصلة العاملة في تسريح الجنود الأطفال، لا سيما خلال عملية الإيواء المؤقّت الواردة في الاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان.

ووافقت اللجنة على هذه التوصية وهي تعتزم، لصالح تنسيق العمل ورسائل هيئات المجلس الفرعية، مناقشة نص عند اعتماد الاستنتاجات بشأن الأطفال والنزاع المسلح في جنوب السودان من جانب الفريق العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح، التي هي حالياً قيد المناقشة.

وإذ أنتقل إلى العنصر الثالث والأخير من بياني اليوم، أود أن أقدم لمحة عامة موجزة عن عمل اللجنة منذ الإحاطة الإعلامية التي قدمتُها إلى المجلس في أيار/مايو.

في ٢٥ تموز/يوليه، وفي ما يتصل بفرض حظر على توريد الأسلحة في إقليم جنوب السودان عملاً بالفقرة ٤ من القرار ٢٤٢٨ (٢٠١٨) وفي غياب خبير في الأسلحة ضمن الفريق وما يتصل بذلك من الإبلاغ عن وضع الأسلحة في جنوب السودان في ذلك الوقت، تلقّت اللجنة إحاطة إعلامية من دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام.

وخلال المشاورات غير الرسمية المعقودة في ٢٧ آب/أغسطس، ناقشت اللجنة تقرير زيارة رئيسها إلى جنوب السودان وإثيوبيا وأوغندا وكينيا، التي تم شرحها بالتفصيل سابقاً. وفي ١٤ أيلول/سبتمبر، استمعت اللجنة إلى عرض قدمه منسق فريق الخبراء عملاً بالقرار ٢٤٢٨ (٢٠١٨) في إطار برنامج عمل الفريق.

وفي ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر، استمعت اللجنة إلى إحاطة إعلامية من الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع. ومرة أخرى، فإن ما عُرض على اللجنة في تلك المناسبة من وقائع تقشعر لها الأبدان، بما في ذلك الاستنتاج بأن عدد ضحايا الجرائم الجنسية والجنسانية المسجلة في عام ٢٠١٨ آنذاك والتي تشكل أعلى رقم مسجل في السنوات الثلاث الماضية، تؤكد على الحاجة الملحّة لأن تتخذ حكومة جنوب السودان إجراءات الآن، وتنهي تلك الجرائم الوحشية وتحاسب المسؤولين عن الجرائم المرتكبة في أقرب وقت ممكن.

وفي ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر، استمعت اللجنة إلى عرض قدمه منسق فريق الخبراء بشأن التقرير المرحلي للفريق وناقشت التوصيات الواردة فيه، التي سبق أيضاً التفصيل فيها.

وفي الختام، أود أن أنوه وأرحب بزيادة مشاركة بلدان المنطقة في الاتصال باللجنة لالتماس توضيحات بشأن تدابير وإجراءات الإعفاء ذات الصلة. ومنذ إحاطتي الإعلامية السابقة، تلقّت اللجنة، للمرة الأولى، طلبين من طلبات الإعفاء من الدول الأعضاء لسفر أفراد أسماؤهم مدرجة في القائمة، وقد تمت الموافقة على الطلبين. وأتاحت المعلومات التي تدعم أحد هذين الطلبين للجنة أن تستكمل المعلومات الواردة في قائمة الجزاءات بموجب القرار ٢٢٠٦ (٢٠١٥) في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر، مما ييسر تنفيذ الدول الأعضاء للتدابير المحددة الهدف على الفرد الخاضع للجزاءات غابرييل جوك رياك ماكول.

وإذ نتطلع إلى المستقبل، إلى جانب الاجتماعات العادية للجنة، أعتزم مواصلة عقد المشاورات غير الرسمية الجانبية لأعضاء اللجنة المهتمين في مقر البعثة الدائمة لجمهورية بولندا. إضافة لذلك، وبخلاف عمل اللجنة المعتاد، أعتزم العودة إلى جنوب السودان في عام ٢٠١٩، وربما إلى البلدان المجاورة، وآمل حقاً في هذه المناسبة أن أرى بعض التقدم في الحياة اليومية والسلامة والأمن لشعب جنوب السودان، بما يجسد انعكاساً للتقدم الرفيع المستوى المحرز على الجبهة السياسية.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أشكر السفيرة فرونيتسكا على إحاطتها الإعلامية.

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد هانتر (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): نشكر وكيل الأمين العام لاكروا على ما وفانا به من معلومات مستكملة عن الحالة في جنوب السودان، التي تذكرنا، إلى جانب الإحاطة الإعلامية التي قدمتها الممثلة الخاصة باتن، بالسبب في حاجة المجتمع الدولي إلى تعزيز دعواته لإعمال المساءلة عن الفظائع المروعة. ونشكرهما كثيراً على عملهما وعلى إعطاء صوت لمن لا يستطيعون دائماً أن يعبروا عن أنفسهم. كما نرحب ترحيباً كبيراً بالإحاطة الإعلامية التي قدمتها السفيرة فرونيتسكا، ونشكرها على عملها الدؤوب في لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ٢٢٠٦ (٢٠١٥)، بشأن الجزاءات في جنوب السودان، التي أصبحت الآن، أكثر من أي وقت مضى، إحدى الركائز الرئيسية لالتزام المجلس بالسلام في جنوب السودان.

وأودّ أن أبدأ بالثناء على المجلس لتوصله إلى توافق في الآراء بشأن البيان الصحفي لمجلس الأمن المؤرخ ٧ كانون الأول/ديسمبر (SC/13611) بشأن العنف الجنسي والجنساني المروع في الجزء الشمالي من جنوب السودان. لا تزال الولايات المتحدة تشعر بالقلق العميق، ولا سيما جراء عدم الاستجابة الملائمة من جانب حكومة جنوب السودان. وعلى الرغم من أن حوادث العنف الجنسي المنسّقة تلك وقعت قبل أسبوعين، فإن الحكومة لم تدِن الهجمات ولا ألقت المسؤولية عن وقوعها على أحد.

وبعد ثلاثة أشهر من التوقيع على الاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان، رأى المجتمع الدولي، والأهم من ذلك شعب جنوب السودان، بعض التقدم في تنفيذ الترتيبات السابقة للمرحلة الانتقالية. وكما قلنا في الشهر الماضي في هذه القاعة (انظر S/PV.8403)، نرحّب بالانخفاض في الصدامات العنيفة وبتشكيل بعض اللجان السابقة للمرحلة الانتقالية. ويسرنا أن نشير إلى بعض تدابير بناء الثقة بين الطرفين، بما في ذلك على الصعيد المحلي. إن إشراك الجماعات النسائية ومنظمات المجتمع المدني وغيرها من أصحاب المصلحة في التنفيذ خطوة إيجابية، ونحثّ على مواصلة هذه الجهود وأن تكون أوسع نطاقاً. بيد أن الولايات المتحدة تشعر بالقلق من أن الأطراف قد أظهرت تقدماً ضئيلاً في التفاوض بشأن التوصل

إلى حل بشأن الترتيبات الأمنية. وندعو قادة جنوب السودان إلى الالتزام الكامل بتلك القرارات الصعبة، الأمر الذي ثبت أنه عقبة كبيرة أمام تنفيذ اتفاق السلام السابق.

وفي إطار تنفيذ اتفاق السلام، تكرر الولايات المتحدة دعوتها إلى الإفراج عن أولئك الذين تعرضوا للاحتجاز التعسفي وعن أسرى الحرب. فالعديد من الأفراد، ومنهم بيتر بيار آجاك، لا يزالون محتجزين دون إمكانية طلب إعادة النظر في قانونية احتجازهم. ويتعارض عدم الإفراج عن جميع المعتقلين السياسيين مع نص وروح اتفاق السلام الأخير والاتفاقات السابقة.

وتدين الولايات المتحدة بقوة العوائق المادية والبيروقراطية التي تفرضها حكومة جنوب السودان وقوات المعارضة والجهات الأخرى التي تحول دون تقديم الأمم المتحدة والجهات الفاعلة الإنسانية والإنمائية المساعدة المنقذة للحياة والأمن لأكثر الفئات ضعفاً.

ولئن كان حادثا واحدا من جانب الحكومة لتقييد حركة موظفي الأمم المتحدة، فإنه حادث في غاية الخطورة. ولكن ١٩ من الحوادث، على النحو الوارد في آخر تقرير للأمين العام (S/2018/1103)، أمر غير مقبول على الإطلاق. ويجب أن تحظى بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان بحرية الحركة على نحو كامل ودون قيود في جميع أرجاء جنوب السودان، وفقا لأحكام اتفاق مركز القوات بين الأمم المتحدة وحكومة جنوب السودان المتعلق ببعثات الأمم المتحدة في جنوب السودان.

ففي ظل وجود نحو مليوني شخص من المشردين داخليا وأكثر من ٦ ملايين شخص يواجهون انعدام الأمن الغذائي في جنوب السودان، فإن منع من يعملون من أجل حماية وإنقاذ الأرواح من الوصول إلى السكان المحتاجين أمر غير معقول. ومعظم أنحاء البلد ستظل تواجه اشتداد الجوع إلى غاية كانون الثاني/يناير، مع إمكانية حقيقية بوقوع المجاعة في العديد من المناطق المتضررة من النزاع، إن ظل انعدام الأمن أو منع تيسير الوصول يعطل إيصال المساعدات في حالات الطوارئ إلى الناس المحتاجين. وندعو الحكومة والجماعات المعارضة إلى أن تمكن الأمم المتحدة، ومراقبي وقف إطلاق النار، والجهات الفاعلة في المجال الإنساني، والشركاء الإنمائيين، من الوصول بحرية ودون عوائق إلى جميع أنحاء جنوب السودان من أجل تقديم المساعدة المنقذة للحياة إلى جميع من هم في حاجة إليها.

والسياسات الضريبية في جنوب السودان تشكل عقبة أخرى أمام الجهات الفاعلة الإنسانية والإنمائية. وقد أحطنا علما بالتعميم المتعلق بالضرائب الصادر مؤخرا في ٥ كانون الأول/ديسمبر، ونحث الحكومة على منح جميع الموظفين الدوليين في المنظمات الإنسانية والإنمائية إعفاء مؤقتا من الضرائب والرسوم طيلة فترة الأزمة.

وإذا أريد لاتفاق السلام الموقع مؤخرا أن ينجح، يجب أن يكون قادة جنوب السودان على استعداد لكسر دائرة الإفلات من العقاب بالنسبة للمسؤولين عن الفظائع، فضلا عن أي من الجهات الفاعلة التي تغذي النزاع في جنوب السودان. ودعما لالتزام الولايات المتحدة بالسلام والاستقرار في جنوب السودان، قامت حكومة الولايات المتحدة في ١٤ كانون الأول/ديسمبر بفرض جزاءات على ثلاثة أفراد. فقد فُرضت الجزاءات على إسرائيل زيف وأوباك وليام أولاوو لدورهما في توسيع نطاق النزاع، وعلى غريغوري فاسيلي على الأعمال التي تقوض السلام والاستقرار والأمن في جنوب السودان.

ونشيد بالجهات الفاعلة الإقليمية على قيادتها والتزامها بدعم السلام في جنوب السودان، ونحن نعول على المنطقة لمواصلة الضغط على الأطراف بغية تنفيذ اتفاق السلام واحترام حظر توريد الأسلحة الذي تفرضه الأمم المتحدة من أجل منع تدفق الأسلحة إلى جنوب السودان، الذي قد يزيد من زعزعة استقرار البلد والمنطقة.

وفي الختام، لا تزال الولايات المتحدة تدعم أبناء شعب جنوب السودان وتطلعاتهم إلى الحرية والسلام والرخاء. وندعو

قادة جنوب السودان إلى تحقيق تلك التطلعات من خلال تنفيذ اتفاق السلام المنشط، وإنهاء دورة إفلات مرتكبي الفظائع من العقاب، وتمكين بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان من العمل بحرية، وفقا لولايتها.

السيد أمدي (إثيوبيا) (*تكلم بالإنكليزية*): نشكر وكيل الأمين العام، السيد جون – بيير لاكروا، والممثلة الخاصة للأمين العام، السيدة براميلا باتين، على إحاطتيهما الإعلاميتين.

ونود أيضا أن نضم صوتنا إلى الأصوات الأخرى في التنديد بأشد العبارات بحوادث العنف الجنسي والعنف الجنساني ضد النساء بالقرب من بانتيو، وندعو إلى تقديم مرتكبي هذه الجرائم الشنيعة للمساءلة على وجه الاستعجال. ونأمل أن تُترجم التزامات الأطراف بمكافحة العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس إلى عمل من خلال إجراء تحقيق شامل في هذه الحوادث.

لقد تسبب النزاع الذي طال أمده في جنوب السودان في دمار هائل في البلد وأدى إلى تفاقم الحالة الإنسانية المتردية أصلا والاقتصاد هناك. والتفكير في الطرف الذي ينبغي إلقاء اللوم عليه أو الخوض في فشل المحاولات السابقة لإحلال السلام لن يخرج جنوب السودان من المستنقع العالق فيه أو يخفف من مقاساة أبناء شعبه، الذين عانوا كثيرا لفترة طويلة جدا. وكما ذكر الأمين العام على نحو مستصوب في تقريره الذي قدمه كل ٩٠ يوما.

”ويوفر الاتفاق المنشَّط فرصة لا مثيل لها لإنهاء النزاع في جنوب السودان“ (S/2018/1103، الفقرة ٧١).

والجهود الإقليمية المتضافرة التي بذلتها الأطراف وتفانيها من أجل عكس مسار الأحداث هو ما أدى إلى التوقيع على الاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان. وهذا بالضبط هو ما فتئنا نشدد عليه لوقت طويل، ونؤكد مرة أخرى قبل أن ننهي فترة ولايتنا في المجلس، أن جميع جهودنا الجماعية ينبغي أن تكون موجهة نحو ضمان التنفيذ الكامل لهذا الاتفاق المنشط.

إننا نقدر حقا لمثابرة الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، بما في ذلك على أعلى مستويات القيادة، – وفي الواقع، نحن في غاية الامتنان – بغية العمل جنبا إلى جنب مع الإقليم لحل النزاع. لقد دأبنا طوال فترة ولايتنا في المجلس على دعوة المنظمات الثلاث إلى الحفاظ على وحدة الهدف لديها في البحث عن السلام الدائم في جنوب السودان، وسنكون أول من يؤكد أن التقدم المحرز حتى الآن في عملية السلام لم يكن ممكنا لولا ذلك الدعم السخي. ومواصلة وحدة الهدف هاته ما زالت بالغة الأهمية خلال فترة ما بعد التنشيط. وينبغي للمنظمتين أن تدعما تنفيذ الاتفاق المنشط أيضا.

ومن المؤسف أنه لا يمكن قول الشيء نفسه عن مجلس الأمن. فنحن نتذكر أن المجلس لم يستجب مؤخرا لنداء المنطقة احتجاجا على توقيت فرض حظر توريد الأسلحة على جنوب السودان. وقد سمعنا جميعا، سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة، بما في ذلك من الأمانة العامة، عن تداعيات ذلك التوقيت المؤسف. ولكن المجلس لم يقم مرة أخرى بالتعبير عن موقفه بشأن اتفاق السلام المنشط. وهذا أمر مؤسف للغاية، لم نر سببا وجيها له. ومن المفارقات أن أعضاء المجلس هم أول من طلب تنفيذه وأول من طلب من المنطقة القيام بالمزيد. وهذا يثير يطرح التساؤل عن الكيفية التي يمكن بها أن يكون معقولا لكيان ما الدعوة بشدة إلى تنفيذ اتفاق من الاتفاقات، في حين أن ذلك الكيان لم يكلف نفسه عناء الترحيب بذلك الاتفاق في المقام الأول.

وبطبيعة الحال، نفهم أنه قد تكون هناك شكوك فيما بين أعضاء المجلس فيما يتعلق بالتزام الأطراف بتنفيذ الاتفاق، ولكن موقف المتفرج ليس هو الحل. ونعتقد أن لمجلس الأمن دورا خاصا في دعم تنفيذ اتفاق السلام المنشط. وقد طلب مؤتمر

قمة الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية الدعم من المجلس فيما يتعلق بكفالة النشر الكامل لقوة الحماية الإقليمية ومواصلة استعراض ولايتها حتى تكون أقدر على دعم تنفيذ اتفاق السلام المنشط. وما زلنا نأمل أن يستجيب المجلس لذلك الطلب.

وكما قلت في وقت سابق، أود أن أوضح أن ما أدى إلى التوقيع على اتفاق السلام في المقام الأول هو عزم الأطراف على التحلي بالمرونة والتوافق فيما بينها. وقد زادتنا الاتجاهات والتطورات الإيجابية التي تلت اتفاق السلام ثقة بالأطراف وشجعتنا على مضاعفة جهودنا في دعمها من أجل التنفيذ الكامل للاتفاق المنشط. كما تشجعنا تدابير بناء الثقة التي تتخذها الأطراف. بيد أن الوقت ليس في صالحنا. وينبغي للأطراف أن تعجل بجهودها من أجل تعويض الوقت الضائع. وبتنفيذ مهام الفترة السابقة للمرحلة الانتقالية، على النحو المنصوص عليه في اتفاق السلام، فإن مصفوفة التنفيذ ستضع الأسس لنجاح الفترة الانتقالية. وكلما طالت فترة السابقة للمرحلة الانتقالية، كلما تضاءلت فرص إحراز تقدم هادف. ونأمل أن تظل الأطراف ملتزمة بالاتفاق الموقع، ونشجعها على القيام بذلك.

وفي الختام، من الأهمية بمكان أن نكفل مواصلة التخفيف من شدة النزاع والوقف الكامل للأعمال العدائية. فذلك سييسر إيصال المساعدات الإنسانية التي تشتد الحاجة إليها بدون عراقيل. وينبغي للأطراف أن تولي الأولوية لتنفيذ وقف إطلاق النار الدائم، ووقف الأعمال العدائية، وحماية المدنيين، وتيسير وصول المساعدات الإنسانية. ولا بد من استعادة وقف دائم لإطلاق النار لضمان الوصول دون عوائق إلى السكان المتضررين وسلامة العاملين في مجال تقديم المعونة.

السيدة غيغين (فرنسا) (*تكلمت بالفرنسية*): في البداية، أود أن أعرب عن امتناني لمقدمي الإحاطات الإعلامية الثلاثة على إحاطاتهم الإعلامية النيرة وعلى التزامهم المستمر بإحلال السلام في جنوب السودان.

وأود أن أركز على ثلاث نقاط رئيسية: عملية السلام، والحالة الإنسانية، وقوة الحماية الإقليمية التابعة لبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان.

والنقطة الأولى هي أننا يجب أن نعطي الفرصة الكاملة لعملية السلام.

ويمثل التوقيع في ١٢ أيلول/سبتمبر على الاتفاق المنشط المتعلق بحل النزاع الدائر في جمهورية جنوب السودان فرصة تاريخية للخروج من النزاع. ولا ينبغي إضاعة هذه الفرصة. إن المرحلة الحالية السابقة للمرحلة الانتقالية هي لحظة بالغة الأهمية لنجاح الاتفاق المنشط. لقد بدأت الهياكل السابقة للمرحلة الانتقالية تجتمع، الأمر الذي يشكل خطوة في الاتجاه الصحيح. وتجري مراعاة وقف إطلاق النار عموما، وهذا أمر مشجع.

ولكني أود أن أكون واضحا جدا – إن أصعب جزء في العملية ما زال ينتظرنا. ويجب أن تصبح المؤسسات السابقة للمرحلة الانتقالية في حالة تشغيل كامل من أجل كفالة نجاح المرحلة الانتقالية وتشكيل الحكومة الموحدة الجديدة. ويجب أن تضع تلك المؤسسات، خلال المرحلة الانتقالية، ترتيبات أمنية، تشمل تجميع الجماعات المسلحة وتدريب القوة الأمنية المشتركة. وتشمل الجهود المتوقعة الأخرى إحراز تقدم ملموس بشأن صياغة الدستور الانتقالي وإعادة تعيين الحدود الداخلية. وتشجع فرنسا الأطراف على معالجة جميع تلك المسائل مباشرة والسعي إلى التوصل إلى اتفاق سياسي بشأنها. وتُبرز المعاناة المستمرة للسكان الحاجة الملحة إلى المضي قدما في عملية السلام.

وهذا يقودني إلى نقطتي الثانية، المتعلقة بالإعراب عن غضبنا إزاء معاناة شعوب جنوب السودان، ولا سيما النساء. إن الحالة الإنسانية في جنوب السودان لا تزال خطيرة. والأرقام تتكلم عن نفسها – فقد شُرد مليونا شخص ويحتاج ٧ ملايين شخص في جنوب السودان إلى المساعدة الإنسانية، ويعاني ما يقرب من

نصف السكان من سوء التغذية الحاد. إن جنوب السودان اليوم أخطر مكان في العالم للعاملين في المجال الإنساني. وهذا يعرقل بصورة خطيرة إيصال المساعدة الإنسانية. ولذا يجب أن نبذل كل ما في وسعنا لحماية العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية، الذين لا يزالون يشكلون هدفا للهجمات، كما يجب أن نواصل جهودنا لضمان ألا تمر هذه الجرائم دون عقاب. ومن الضروري أيضا أن نضمن وصول المساعدات الإنسانية بصورة آمنة ودون عوائق في جميع أنحاء البلد حتى نتمكن من تلبية الاحتياجات الكبيرة للسكان. وتعد الجهود التي تبذلها البعثة لحماية قوافل المساعدة الإنسانية بالغة الأهمية في هذا الصدد. ويمكن للمجلس أن يعول على التزام فرنسا الثابت بشأن تلك المسائل.

إن مستوى العنف الجنسي الذي وصفته السيدة باتن يثير الجزع الشديد أيضا. فحالات الاغتصاب الجماعي التي وقعت في بانتيو في نهاية تشرين الثاني/نوفمبر فظيعة، ويجب ألا تمر تلك الجرائم البشعة دون عقاب. وفي أعقاب البيان الصحفي الصادر عن المجلس في ٧ كانون الأول/ديسمبر (SC/13611)، تدين فرنسا بأشد العبارات استخدام العنف الجنسي ضد المدنيين، الأمر الذي يمكن أن يشكل جريمة حرب، لا سيما عندما يستخدم كأسلوب من أساليب الحرب. ويدعو وفد بلدي مرة أخرى اللجنة المنشأة عملا بالقرار ٢٢٠٦ (٢٠١٥) بشأن جنوب السودان إلى حشد جهودها بالكامل ضد مرتكبي العنف الجنسي ومن يتبناه. ويجب أن يتخذ جنوب السودان جميع التدابير اللازمة لضمان عدم الإفلات من العقاب على الجرائم المرتكبة. وهذا أمر ضروري إذا أردنا وضع حد لدوامة العنف والعنف المضاد، كما أن هذا أمر أساسي لأي عملية مصالحة وطنية. وفي هذا الصدد، يجب أن يكون إنشاء وتشغيل المحكمة المختلطة لجنوب السودان أمرا له الأولوية.

وتتعلق نقطتي الثالثة بقوة الحماية الإقليمية. وأود مرة أخرى أن أشيد بالمساهمة القيمة التي قدمتها المنطقة – وبخاصة السودان وأوغندا – لعملية السلام في جنوب السودان. فلم يكن الاتفاق المنشط ممكنا بدون الاستثمار والالتزام من جانب الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيغاد). وندرك أن البلدان الأعضاء في الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية ترغب في المشاركة في تنفيذ الاتفاق المنشط من خلال نشر قوات في قوة الحماية الإقليمية التابعة للبعثة، ولكن علينا الاعتراف بأنه لا يمكن كفالة العودة الآمنة لزعماء المعارضة، وتجميع الجماعات المسلحة، إلا من خلال اتفاق سياسي. ولا يمكن أن يعوض نشر قوات إضافية لقوة الحماية الإقليمية التابعة للبعثة الافتقار إلى اتفاق سياسي بشأن تلك المسائل. ويجب علينا أيضا أن نكفل الحفاظ على تسلسل قيادي واحد داخل البعثة وأن تكون قوة الحماية الإقليمية جزءا من ذلك التسلسل القيادي. وأخيرا، يجب أن تُطبق القواعد والشروط – ولا سيما تلك المتعلقة بالقدرات والتدريب، ومنع العنف الجنسي، وتوفير الرعاية لضحايا العنف الجنسي واحترام حقوق الإنسان – على القوات المنتشرة في قوة الحماية الإقليمية.

وفي الختام، أود أن أشيد بالنساء والرجال الذين تم نشرهم في البعثة على عملهم الهام، ولا سيما في مجال حماية المدنيين.

السيد توميش (كازاخستان): نشكر وكيل الأمين العام، جان – بيير لاكروا، والممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع، السيدة براميلا باتن، على المعلومات المستكملة الشاملة بشأن آخر التطورات في جنوب السودان. كما نثني على السفيرة فرونيكا على ما بذلته من جهود كبيرة ونظرات متعمقة قيمة بشأن عمل اللجنة المنشأة عملا بالقرار ٢٢٠٦ (٢٠١٥) بشأن جنوب السودان. ونرحب أيضا بحضور السفير أكوي بونا مالوال، الممثل الدائم لجنوب السودان، إلى القاعة. وبالإضافة إلى ذلك، نرحب بتقرير الأمين العام الذي يغطي ٩٠ يوما (S/2018/1103)، فضلا عن التقييم الشهري بشأن العراقيل التي تواجه بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان. وأود الآن أن أدلي ببعض الملاحظات.

أولا، فيما يتعلق بالحالة السياسية، إننا نقر بأن التوقيع في ١٢ أيلول/سبتمبر على الاتفاق المنشط المتعلق بحل النزاع في جمهورية جنوب السودان شكل خطوة كبيرة نحو السلام في البلد. ونرحب بالتقدم المحرز في تنفيذ هذا الاتفاق، وتوقعاتنا عالية بأنه سيرسي أسس السلام الدائم والاستقرار في البلد. ولذلك، ندعو الأطراف الموقعة في جنوب السودان إلى التحلي بروح التوافق والإرادة السياسية الحقيقية لتنفيذ الأحكام المتبقية من الاتفاق المنشط بشأن التجميع وإدماج القوات، في الوقت المناسب، بما يضمن ألا يلقى الاتفاق مصير المحاولات الفاشلة الأخرى لإحلال السلام في جنوب السودان. كما ندعو الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيغاد)، والاتحاد الأفريقي، والأمم المتحدة والدول المجاورة إلى مواصلة جهودها المتضافرة من أجل بناء الثقة بين الأطراف، والمساعدة في تنفيذ أحكام اتفاق السلام المنشط، على نحو ما اقترحه ممثل إثيوبيا للتو. ونرحب بتوقيع أعضاء لجنة الاتحاد الأفريقي المخصصة لجنوب السودان على الإتفاق المنشط في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر، ونؤكد مجددا ضرورة حث الدول غير الموقعة على الانضمام إلى عملية السلام.

ثانيا، على الرغم من التحسن العام في الحالة الأمنية وانخفاض عدد انتهاكات حقوق الإنسان، لا تزال الحالة الإنسانية في جنوب السودان هشة ومتقلبة. فلا يزال المدنيون، وبخاصة النساء والأطفال، يعانون من وطأة الأزمة، ومن العنف والتشرد، والمستويات الحرجة لانعدام الأمن الغذائي. ولذلك، ندعو جميع الأطراف في جنوب السودان إلى تنفيذ وقف الأعمال العدائية بصورة دائمة، ووقف العنف تماما من خلال وضع قواتها تحت السيطرة، ووقف الهجمات ضد العاملين في المجال الإنساني، والتقيد الصارم بالقانون الإنساني الدولي.

وندين بشدة سلسلة الهجمات ضد النساء في بانتيو بين ١٩ و ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر. ومن الأهمية بمكان التحقيق في تلك الهجمات ومساءلة الجناة. ونشجع أيضا البلدان المانحة على توفير التمويل الكافي والمستدام للمساعدة الإنسانية للسكان. ومن أجل معالجة الوضع الهش في جنوب السودان حقا، ينبغي أن يقترن تقديم المساعدة الإنسانية بالجهود الإنمائية، وبمعالجة الأسباب الجذرية للنزاع. ويمكن حل النزاع أو التخفيف منه إلى حد ما عن طريق الحد من التنافس القبلي، وتنفيذ تدابير بناء الثقة بين السكان المحليين، وتوفير الخدمات الأساسية، وزيادة فرص العمل. وينبغي قيام النساء والشباب بدور هام في تلك العمليات.

ثالثا، فيما يتعلق بالبعثة، يشعر وفد بلدنا بالقلق لأنه لا تزال تحدث بعض الانتهاكات لاتفاق مركز القوات. وندعو كل أطراف النزاع إلى اتخاذ جميع التدابير المناسبة لضمان سلامة أفراد البعثة وأمنهم وحرية تنقلهم. ونرحب بمبادرة بلدان الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيغاد) للمشاركة في قوة الحماية الإقليمية. وفي الوقت نفسه، نشدد على أهمية الحفاظ على هيكل موحد للقيادة والتحكم في البعثة، والتأكد من امتثال قوة الحماية الإقليمية لمعايير الأمم المتحدة.

وفي الختام، تشيد كازاخستان بالبعثة لتنفيذها المهام المنوطة بولايتها في ظل ظروف صعبة جدا، ونؤكد مجددا دعمنا الثابت لجهودها الرامية إلى تحقيق السلام والاستقرار في جنوب السودان.

السيد ألن (المملكة المتحدة): قبل خمس سنوات، اندلع القتال في جنوب السودان. وعلى مدى السنوات الخمس الماضية، قتل ما يقرب من ٤٠٠ ٠٠٠ شخص. فأُزهقت أرواح، وانتهت آجال. بيد أننا أحرزنا في عام ٢٠١٨ تقدما كبيرا. فقبل عام، توقفت عملية السلام. وفي أيلول/سبتمبر وقعت الأطراف على الاتفاق المنشط لحل النزاع في جمهورية جنوب السودان. ولقد رحبنا بذلك باستمرار كخطوة هامة نحو إحلال السلام في جنوب السودان.

ونرحب أيضا بالجهود التي تبذلها المنطقة وأطراف النزاع وزملاؤنا في الأمم المتحدة لإسهامهم في تأمين هذا التقدم المهم.

ويثلج صدرنا الانخفاض في المستويات العامة للعنف في جنوب السودان بوصفه دليلا على أن الاتفاق قد بدأ يحسن ظروف عيش أبناء شعب جنوب السودان، على الرغم من أننا نشعر بالقلق إزاء استمرار اندلاع أعمال القتال وانتهاكات وقف إطلاق النار. بالإضافة إلى ذلك، وعلى الرغم من أن التقدم كان بطيئا، يشجعنا أيضا التقدم الذي أحرزه الطرفان في إنشاء بعض اللجان والعمليات التقنية اللازمة لتنفيذ الاتفاق.

وأملنا الصادق هو أن يشهد عام ٢٠١٩ استدامة وتعزيز هذا التقدم، ولكننا ينبغي ألا نتوهم بأن هذا سيكون أمرا سهلا. يجب ألا نصرف انتباهنا عن جنوب السودان. وتشتد الحاجة الآن أكثر من أي وقت مضى إلى إجراءات موحدة لدعم السلام من جانب المجلس لترجمة الأمل إلى تغيير حقيقي.

وقد أعرب المجلس بوضوح عن اشمئزازه من أعمال اغتصاب النساء والفتيات والأعمال الوحشية المرتكبة بحقهن بالقرب من بانتيو في الشهر الماضي، التي وصفتها بشكل مؤثر في هذه القاعة اليوم الممثلة الخاصة للأمين العام باتين. وهذا، للأسف، ليس بالأمر غير المسبوق في جنوب السودان، كما يتبين من التقارير التي تفيد بأنه تم اختطاف ٩٠٠ مدني في ولاية غرب الاستوائية بين نيسان/أبريل وآب/أغسطس، بما في ذلك لأغراض الاسترقاق الجنسي. إن العنف الجنسي ضد فتيات صغيرات لم تتجاوز أعمارهن ٨ سنوات بالقرب من بانتيو فظيع فعلا، في حين يدعي الطرفان أنهما ينفذان السلام. ويستحق الضحايا تحقيق المساءلة عن الجرائم المرتكبة التي ارتُكبت ضدهم. ولا بد من إجراء تحقيقات كاملة، وتقديم الدعم إلى الضحايا وإخضاع المسؤولين عنها للمساءلة. ونحث، شأننا شأن الممثلة الخاصة للأمين العام باتن، على إنشاء المحكمة المختلطة في أقرب وقت ممكن.

وينبغي للمجلس، من جانبه، أن يواصل الضغط على الذين يتصرفون ضد السلام في جنوب السودان وإنهاء ثقافة الإفلات من العقاب التي عانى منها طويلا. وعلى جميع الدول الأعضاء أن تدعم بالكامل العقوبات القائمة بالفعل بوصفها رسالة واضحة مفادها أن الذين يعملون ضد السلام لن يكتب لهم النجاح. وفي هذا السياق، أرحب بالإحاطة الإعلامية التي أدلت بها السفيرة فرونيتسكا ونشاطها خلال العام الماضي.

وعلى الرغم من الالتزامات التي قطعت في اتفاق السلام المبرم في ٢ أيلول/سبتمبر، لا يزال العاملون في المجال الإنساني يواجهون العرقلة في إيصال المعونة من جانب جميع الأطراف. وتبرز خطة الاستجابة الإنسانية لعام ٢٠١٩ الصادرة في الأسبوع الماضي أن ٧,١ ملايين شخص سيحتاجون إلى المساعدة الإنسانية في عام ٢٠١٩. ومن المهم تماما أن تمنح إمكانية الوصول بحرية ودون عوائق. ومع ذلك، تستمر القيود. وقد بلغ إجمالي عدد الحوادث المتعلقة بإمكانية الوصول في تشرين الثاني/نوفمبر ٥٢ حادثا؛ وانطوى ٣٩ في المائة من هذه الحوادث على عنف ضد موظفي وأصول المساعدة الإنسانية، وأكثر من ثلثها تسببت به جماعات تابعة للدولة. وندعو قادة جنوب السودان إلى السماح ببدء العمل الإنساني دون أن يكون مثقلا بالتهديدات أو العوائق في عام ٢٠١٩.

وكان قام شركاؤنا في المنطقة بدور أساسي في إحراز التقدم الذي شهدناه في ٢٠١٨. ونشيد بالدور الذي تضطلع به الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والدول الأعضاء فيها في هذا الصدد، ونحث على مواصلة الحوار إذ إنه ضروري للمساعدة على كفالة أن يحقق هذا الاتفاق الأخير السلام الدائم. ونكرر التأكيد على دعوتنا المنطقة إلى التفاعل الكامل مع الأمم المتحدة وأعضاء مجلس الأمن بشأن أي مقترح لنشر القوات دعما للاتفاق.

وأود أن أكرر التعليقات التي أدلى بها الأمين العام في تقريره (S/2018/1103)، وفحواه أنه لا يمكن لأي نشر للقوات في المنطقة لدعم الاتفاق أن يعوض الافتقار إلى العمل السياسي من جانب جنوب السودان بشأن المسائل الأمنية. ونؤيد التعليقات

التي أدلى بها وكيل الأمين العام لاكروا خلال آخر جلسة (انظر S/PV.8403) ومفادها أن أي قوات منتشرة لتقديم الدعم يلزم أن تكون تحت إطار تسلسل قيادي موحد للأمم المتحدة، وأن تمتثل لمعايير الأمم المتحدة لحفظ السلام.

وفي الختام، يحدوني الأمل في أن نستقبل عام ٢٠١٩ بتفاؤل بالنسبة لأبناء شعب جنوب السودان. ولكي تتحول آمالهم إلى سلام وتقدم، سيلزم أن يظهر قادتهم التزامهم بتنفيذ الاتفاق وإرادتهم للقيام بذلك. ويشمل ذلك وضع الآليات من أجل السلام، بما في ذلك وضع الصيغة النهائية للترتيبات الأمنية الانتقالية وتشكيل حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية المنشطة، على النحو الذي أبرزه الأمين العام. ويجب أن تشمل أيضا إنهاء القتال تماما؛ وإعطاء الأولوية للحماية من العنف، بما في ذلك العنف الجنسي، لأبناء شعب جنوب السودان؛ ومساءلةمرتكبي الانتهاكات؛ وتمكين المساعدات الإنسانية من الوصول دون عائق لجميع المحتاجين، وتيسير إمكانية وصول المراقبين التابعين لآلية رصد وقف إطلاق النار والترتيبات الأمنية الانتقالية وفي مجال حقوق الإنسان، الذين تم منعهم عدة مرات في تشرين الثاني/نوفمبر. وإذا أحرزنا تقدما على هذه الجبهات، فقد يبدأ أبناء شعب جنوب السودان الاعتقاد بأنآمالهم يمكن أن تتحقق.

السيد ميثا – كوادرا (بيرو) (*تكلم بالإسبانية*): إننا ممتنون لكم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة وعلى الإحاطات الإعلامية التي أدلى بها السيد جون - بيير لاكروا، والسيدة براميلا باتن، والسفيرة يوانا فرونيتسكا.

وبعد مرور بضعة أشهر على توقيع الاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان والتصديق عليه من قبل الهيئة التشريعية الوطنية الانتقالية الأولية، نحن ننتظر مترقبين التدابير الأولى لتنفيذ مهام ما قبل المرحلة الانتقالية. ونعتبر الاجتماعات التي عقدتها اللجان المختلفة على مدى الشهرين الماضيين إيجابية، بما فيها اجتماع اللجنة القومية للفترة قبل الانتقالية واللجنة الوطنية لتعديل الدستور، الذي وافق على طرائق العمل والطريقة التي ستنفذ بها مهام الفترة قبل الانتقالية. ونود أيضا تسليط الضوء على الزيارات المشتركة التي قامت بها قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان والجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان. ونعتقد أن هذه خطوات هامة في تعزيز الثقة اللازمة لبناء سلام مستدام في جنوب السودان.

ومع ذلك، لا بد أن نعرب عن قلقنا إزاء أن وقف إطلاق النار لا يُحترم تماما في جميع أنحاء إقليم جنوب السودان وخاصة في ياي، وولاية وسط الاستوائية، ومثلث واو في ولاية غرب بحر الغزال. ونشدد على أهمية المنتديات الإقليمية للحوار والحاجة إلى أن تكون نزيهة وجامعة. وندعو المجموعات المعارضة إلى المشاركة في الحوار الوطني، لأن السلام الحقيقي في جنوب السودان لن يكون ممكنا إلا من خلال الإرادة السياسية وحوار شامل يشارك فيه جميع الأطراف.

ونؤيد دعوة الأمين العام لقادة جنوب السودان وضع ترتيبات أمنية انتقالية، وتشكيل حكومة الوحدة الوطنية المَنشَّطة.

وفيما يتعلق بتشكيل الحكومة، فإننا نشجب تعيين السيد مالك روبن رياك في منصب نائب وزير الدفاع وندعو إلى إعادة النظر فيها، لأنه خاضع لجزاءات فرضها مجلس الأمن، ويجب أن يخضع للمساءلة أمام القضاء لجعله جماعات مسلحة من شباب يشاركون في ارتكاب جرائم الفظيعة.

تدين بيرو بكل قوة العدد الكبير جدا من حالات العنف الجنسي ضد النساء والفتيات في جنوب السودان، كما وصفته لنا السيدة باتن. ولا يمكن أن تمر دون عقاب الهجمات الوحشية التي تعرضت لها أكثر من ١٥٠ إمرأة وفتاة في منطقة قريبة من بانتيو في الجزء الشمالي من جنوب السودان. ويحدث هذا في سياق الانتهاكات المستمرة لحقوق الإنسان. لقد وثقت فرقة العمل القطرية للرصد والإبلاغ التابعة للأمم المتحدة ٩٠ حادث جسيم بما فيها حالات تجنيد وعنف جنسي وقتل وتشويه.

ولهذا السبب، نعتقد أن الزيارة التي قام بها الفريق العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح في تشرين الثاني/نوفمبر جاءت في الوقت المناسب. ونأمل أن تسهم في إحراز سلطات جنوب السودان للتقدم بوضع خطة عمل شاملة ترمي إلى وضع حد للانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي تحدث في ذلك البلد. كما نشجب خطورة الوضع الإنساني، وندين أعمال العنف المرتكبة ضد العاملين في المجال الإنساني والأصول التابعة لهم.

لقد شعرنا بالحزن الشديد إزاء مقتل ثلاثة عاملين في المجال الإنساني في أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر، وندعو حكومة جنوب السودان بذل كل جهد ممكن لوضع حد للعنف واستعادة كرامة النساء والفتيات، فضلا عن معاقبة المسؤولين عن هذه الجرائم الفظيعة. ونحن على يقين من أن إنشاء محكمة مختلطة سيسهم في تحقيق السلم والمصالحة. كما نلاحظ مع القلق حالات انتهاك الجزاءات التي فرضها المجلس، بما في ذلك الحظر المفروض على الأسلحة في تموز/يوليه الماضي. وندعو البلدان المسؤولة عن هذه الانتهاكات، كما أشارت السفيرة فرونيتسكا، إلى الوفاء بالتزاماتها.

وننوه بالعمل الذي تقوم به بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، ولا سيما النتائج الإيجابية التي حققتها المحاكم المتنقلة، الأمر الذي سيسهم في كفالة العدالة والأمن في مواقع حماية المدنيين.

وفي الختام، أود أن أسلط الضوء على أعمال وجهود الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والاتحاد الأفريقي. ونكرر التأكيد على أهمية بقاء المجلس موحدا في عملية كفالة الدعم والمتابعة السياسية اللازمين لمواصلة إحراز التقدم في عملية السلام في جنوب السودان، وكذلك التعاون الوثيق مع الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية.

السيدة ورونيسكا (بولندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أشارك زملائي الآخرين توجيه الشكر إلى وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، السيد لاكروا، وإلى الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع، السيدة باتن على إحاطتيهما الإعلاميتين. ونتوجه بالشكر إلى الأمين العام على أحدث تقرير له عن جنوب السودان (S/2018/1103). إننا نتفق مع ملاحظات التقرير وتوصياته.

وأود أن استكمل البيان الذي أدليت به بصفتي رئيسة للجنة المنشأة عملا بالقرار ٢٢٠٦ (٢٠١٥) بشأن جنوب السودان بإضافة نقطتين بشأن الحالة السياسية والأمنية وحالة السكان المدنيين.

فبعد ثلاثة أشهر من التوقيع على تنشيط الاتفاق المتعلق بتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان، شهدنا بعض التطورات التي تدعو إلى التشجيع. بيد أن عملية السلام لا تزال هشة، ولا تزال تقع اشتباكات بين أطراف النزاع. فلا بد من وضع حد لأعمال العنف. وندعو الجهات الفاعلة في جنوب السودان على الفور إلى مراعاة أحكام اتفاق وقف الأعمال العدائية المبرم في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ وإلى فك الاشتباك والفصل بين قواتها. ونعتقد أيضا ً أنه يلزم وضع الترتيبات الأمنية الانتقالية بدون مزيد من التأخير.

إننا نشعر بقلق بالغ من التقارير الأخيرة عن استهداف المدنيين والانتهاكات والتجاوزات الخطيرة لحقوق الإنسان، التي قد يرقى بعضها إلى مستوى جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية. وتشعر بولندا بالجزع من الحوادث الأخيرة لأعمال العنف الجنسي المرتكبة ضد النساء والفتيات بالقرب من بانتيو. وندعو جميع الأطراف في جنوب السودان إلى إخضاع الجناة للمساءلة وضمان وضع آليات تحقيق العدالة الانتقالية والمساءلة. ونعتقد أيضا أنه ينبغي أن يكون لمجلس الأمن على استعداد لفرض جزاءات محددة الأهداف ضد من يهددون السلام والاستقرار في جنوب السودان ويستهدفون السكان المدنيين، بما في ذلك أشد فئات السكان ضعفا – النساء والأطفال.

وبالرغم من سنوات الحرب والإحباط، فإن شعب جنوب السودان يثق بتنشيط الاتفاق. وهو يعتقد أن الاتفاق قد يكون نقطة انطلاق نحو إعادة بناء حياته وطي صفحة النزاع. وبتنشيط الاتفاق تتاح لقادة جنوب السودان فرصة فريدة لاستعادة السلام وإعادة بناء البلد. فهم وحدهم يتحملون المسؤولية عن كفالة تنفيذ الاتفاق تنفيذا كاملا وفي الوقت المناسب. وهذا يتيح لهم فرصة أيضا لإظهار الالتزام الحقيقي والنضج السياسي و - بإثبات أنهم في نهاية المطاف يضعون شعب جنوب السودان أولا - لاستعادة ثقة المجتمع الدولي.

وأخيرا وليس آخرا، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن تقدير بلدي لبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان وللجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني الموجودة على أرض الواقع على جهودها الدؤوبة وتضحيتها.

السيد إدجانغ نناغا (غينيا الاستوائية) (*تكلم بالإسبانية*): في البداية، أود أن أعرب عن شكري لوكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، السيد جان بيير لاكروا، على العمل الشاق الذي اضطلع به ضمن نطاق ولايته وبصفة خاصة على الإحاطة الإعلامية الممتازة التي قدمها لنا اليوم. كما أعرب عن امتناني على الإحاطتين الإعلاميتين اللتين قدمتهما السيدة براميلا باتن وسفير بولندا.

إن حكومة غينيا الاستوائية ترحب بما جرى مؤخرا من زيارات ميدانية مشتركة بين قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان وقوات المعارضة. ونناشد حكومة جنوب السودان مواصلة تنظيم مثل تلك الزيارات المشتركة إلى جميع مناطق البلد من أجل تعزيز السلام والمصالحة فيما بين سكان جنوب السودان. فذلك سيمكن الأطراف من المساعدة في إسكات دوي المدافع في جنوب السودان.

وفيما يتعلق بالنزاع الدائر هناك، فإن بلدي يشيد بالجو السياسي الإيجابي السائد في جنوب السودان بعد التوقيع على تنشيط الاتفاق المتعلق بتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان في أيلول/سبتمبر. ونشيد بجميع أطراف النزاع على ما أبدته من إرادة سياسية والتزام. ومع ذلك، فإننا نشعر بالقلق حيال التقارير الأخيرة عن الاعتداء الجنسي على النساء والفتيات. إننا ندين بشدة تلك الحوادث وندعو حكومة جنوب السودان إلى تحديد مرتكبي هذه الأعمال المروعة وإخضاعهم للمساءلة.

ويساورنا القلق أيضا من الحالة الإنسانية، التي لا تزال متردية. ولذلك السبب نود بكل احترام أن نذكر جميع الأطراف المعنية بأن عليها، بالإضافة إلى السعي للسلام، التزاما نحو تخفيف عبء الاحتياجات الإنسانية على السكان، الذين يواجهون الفقر وانعدام الأمن الغذائي ونقص الخدمات الأساسية. ولن يتحقق النجاح في الوفاء بذلك الالتزام إلا بتسهيل العمليات الإنسانية والقضاء على التهديدات والمخاطر التي تواجهها المنظمات الإنسانية وموظفوها الشجعان. إن الهجمات على العاملين في مجال الأنشطة الإنسانية أمر غير مقبول.

وأعرب عن امتناني لموظفي بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان وللشرطة وللمنظمات الأخرى التي تعمل بشجاعة على حماية المدنيين في حالات الضعف، وتيسير إيصال المعونة الإنسانية، وحماية حقوق الإنسان، ودعم عملية السلام. ومرة أخرى أشيد بفريق الأمم المتحدة وبالمنظمات غير الحكومية على شجاعتها الهائلة وتضحيتها في تقديم المعونة الإنسانية.

وفي الختام، تشكر حكومة بلدي المبعوث الخاص للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية على ما بذله من جهود في توجيه عملية السلام ودعم الخطوات الأولى لعملية التنفيذ. كما نشيد بالجهود الدؤوبة التي بذلها رؤساء دول وحكومات الهيئة الحكومية الدولية على الطريقة الثابتة التي يوجهون بها عملية السلام.

وأقدم خالص شكري لرئيس الاتحاد الأفريقي على جهوده القيمة من أجل إحلال السلام في جنوب السودان، وأعرب له عن دعم بلدي الكامل.

السيدة كوردوفا صوريا (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) (*تكلمت بالإسبانية*): نشكر وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، السيد جان - بيير لاكروا؛ والممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع، السيدة براميلا باتن؛ والسفيرة يوانا فرونيتسكا، بصفتها رئيسة لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٢٢٠٦ (٢٠١٥) بشأن جنوب السودان، على إحاطاتهم الإعلامية التفصيلية بشأن الحالة الراهنة في جنوب السودان.

لقد عانى شعب جنوب السودان من عملية طويلة ومؤلمة حتى الآن. واليوم، نشهد إحراز تقدم يدعو إلى التشجيع نحو إيجاد حل سياسي. وذلك بشكل رئيسي بفضل الالتزام الكبير الذي أبداه قادة البلدان المجاورة والمنظمات الإقليمية والأطراف المعنية. ومن الواضح أن الأخيرين يواجهون التحدي الرئيسي في المضي قدما نحو التنفيذ السليم لتنشيط الاتفاق المتعلق بتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان.

ويمثل التوقيع على تنشيط الاتفاق خطوة أساسية نحو تحقيق السلام في البلد. وبالرغم من التحديات الكبيرة، فإن الاتفاق مكن من احترام وقف إطلاق النار في معظم أرض جنوب السودان؛ ويجري إحراز تقدم في إنشاء اللجان والآليات المختلفة من أجل تنفيذ الاتفاق؛ وتصبح مؤشرات الاقتصاد الكلي مستقرة نسبيا، على نحو ما بينه الأمين العام في تقريره (S/2018/1103). ومع ذلك، فإن تقرير السيدة باتن يجعلنا نشعر بالسخط الشديد بصبه ماء باردا على إذكاء الشعور بالتفاؤل الحذر بأننا ربما نكون قد أحرزنا تقدما على الصعيد السياسي. وما دامت أجساد النساء والفتيات تعتبر من غنائم الحرب وأسلحتها، فإنه لا يمكن أن يكون هناك سلام ولا عدالة ولا مستقبل.

وتماما مثلما ندرك أن الحالة في جنوب السودان لا تزال معقدة، فإنه لا يسعنا سوى أن نبرز أهمية الإنجازات الإيجابية التي تحققت. وفي الوقت نفسه، يجب أن نكون على بينة من أن الطريق أمامنا - نحو تنفيذ السلام - سيمثل بالتأكيد تحديات يجب علينا أن نتغلب عليها بالإرادة السياسية لقادة جنوب السودان. وفي السياق نفسه، يشكل استمرار الدعم الذي تقدمه الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والاتحاد الأفريقي ومجلس الأمن أمرا أساسيا للجهود المبذولة لمتابعة التنفيذ. لقد استثمرت جهود كثيرة في تعزيز العملية السياسية، ولذلك من الأهمية الحيوية بمكان أن نعمل معا في وئام بغية مواصلة المضي قدما نحو بناء السلام المستدام، إلى جانب تحقيق العدالة والمساءلة واحترام حقوق الإنسان، ولا سيما حقوق النساء والفتيات.

وعلى نحو ما أعرب عن جميع الموجودين في القاعة في عدة مناسبات، فإنه لا يوجد أي حل آخر غير الحل السياسي. ويشكل الحوار الذي يهدف إلى معالجة المشاكل الأساسية، وتحقيق المصالحة، وبناء القدرات في عدة مجالات، ودعم التنمية، وتحديد التدابير الأمنية، في جملة أمور، خطوات هامة يتعين اتخاذها. ويمثل الاتفاق يتيح فرصة فريدة لمعالجة العديد من تلك المشاكل قبل الفترة الانتقالية وأثناءها وبعدها.

وتحقيقا لهذه الغاية، فإن المشاركة النشطة للمجتمع المدني والشباب، وبطبيعة الحال، النساء أمر أساسي. ويجب علينا أن نواصل العمل لتشجيع حضور المرأة ومشاركتها في تنفيذ الاتفاق وبلوغ نسبة تمثيل نسائية لا تقل عن ٣٥ في المائة، على النحو المنصوص عليه في الاتفاق.

وعلى الرغم من التقدم المحرز في المجال السياسي، لا يمكن إنكار أن السكان ما زالوا يعانون من الآثار الرهيبة التي خلفها النزاع، ولا سيما على الصعيد الإنساني. إذ يفتقر حوالي مليونين من المشردين واللاجئين إلى الخدمات الأساسية. وما زال السكان المدنيون أيضاً يسقطون ضحايا للهجمات العنيفة. ويدين وفد بلدي بأشد العبارات الممكنة العنف الجنسي الذي تعرضت له مؤخراً أكثر من ١٠٠ امرأة وفتاة في المنطقة الشمالية من جنوب

السودان. إن هذه الهجمات غير مقبولة، ولا بد من التحقيق فيها وتقديم مرتكبيها إلى العدالة. ونحث الأطراف على اتخاذ إجراءات ملموسة في هذا الصدد. ويحول الإفلات من العقاب، عندما يتعلق الأمر بهذا النوع من الأعمال الوحشية ضد السكان المدنيين، دون تحقيق سلام حقيقي.

ونشكر الممثلة الخاصة المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع على جهودها الرامية إلى تسليط الضوء على هذه المسألة ومكافحتها. ونعرب مجددا عن دعمنا للأعمال التي يضطلع بها مكتبها. وسيكون عمل اللجنة المنشأة عملا بالقرار ٢٢٠٦ (٢٠١٥) بشأن جنوب السودان، على النحو المذكور في القرار ٢٤٢٨ (٢٠١٨)، مهما للغاية في هذا الصدد.

لقد حان الوقت لأن يُهيّئ جنوب السودان بيئة تحمي المرأة من أجل مكافحة العنف الجنسي وإقامة العدالة الانتقالية لأغراض تحقيق المساءلة. وفي هذا الصدد، سيكون إنشاء محكمة مختلطة، بقيادة الاتحاد الأفريقي، أمرا بالغ الأهمية.

ومن الواضح أنه، في هذه المرحلة، يجب أن نوجه جميع الجهود التي نبذلها صوب تنفيذ الاتفاق. وثمة حاجة لتعاون المجتمع الدولي من أجل حشد الموارد السياسية والمالية اللازمة للمساعدة في تنفيذ الاتفاق. وبالمثل، من المهم للغاية أن يظل مجلس الأمن متحدا وأن يعمل في انسجام مع الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيغاد)، لا سيما لإعادة إرساء الثقة بين الأطراف. ولذلك، يجب أن يظل موقفنا محايدا وبناء. ولتحقيق ذلك، لا بد من تنسيق إجراءاتنا مع الإجراءات المتخذة في المنطقة. ومن المهم للغاية أيضا أن تضمن الأطراف بيئة تشغيلية مثلى لبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان وللعاملين في المجال الإنساني، امتثالا للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني.

ونكرر الإعراب عن امتناننا لبلدان المنطقة على ما أبدته من قيادة رشيدة، ولا سيما إثيوبيا والسودان وأوغندا، والتي جعلت إحراز تقدم هام في العلمية السياسية ممكناً. وبالمثل، فإننا نشدد على العمل المتفاني الذي تضطلع به البعثة ونقدره.

أخيرا، نشكر الإيغاد والاتحاد الأفريقي، بوجه خاص، على الدور الحيوي الذي يؤديانه من أجل إحلال السلام في جنوب السودان.

السيدة غريغوار فان هارن (هولندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): باسم مملكة هولندا، أود أن أشكر وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، السيد لاكروا؛ وسعادة السيدة يوانا فرونيتسكا؛ والممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع، السيدة براميلا باتن، على إحاطاتهم الإعلامية القيمة. ونشيد بالتزام كل منهم في تعزيز السلام والعدالة والتنمية في جنوب السودان.

لقد مرّ ما يزيد قليلا على ثلاثة أشهر منذ أن وقعت أطراف النزاع في جنوب السودان على الاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان. وشهدنا، منذ التوقيع، بعض التطورات الهامة. ونرحب، بوجه خاص، بتشكيل لجان وإنشاء آليات للفترة قبل الانتقالية وتنفيذ تدابير لبناء الثقة، مثل الزيارات الميدانية المشتركة والإفراج عن بعض السجناء السياسيين. ومع ذلك، وكما ذُكر مرارا وتكرارا، ترتهن قوة اتفاق السلام بقدرته على تحقيق الأمن والاستقرار لشعب جنوب السودان. وفي هذا السياق، نشعر بالقلق إزاء استمرار انتهاكات وقف إطلاق النار، وخصوصا في المناطق المحيطة ببقارة الكبرى. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الهجمات التي استهدفت مؤخراً المدنيين بالقرب من بانتيو، حيث تعرضت ١٢٥ امرأة على الأقل، بمن فيهن مسنات ونساء حوامل وقصّر، للاغتصاب خلال فترة أسبوع واحد، هي هجمات جبانة ومروعة.

وتمثل هذه الأحداث انتكاسة خطيرة لعملية السلام وتبين استمرار الحاجة إلى إحراز مزيد من التقدم على صعيد النقاط الثلاث التالية: أولا، تنفيذ اتفاق السلام تنفيذاً كاملاً؛ وثانيا،

تحقيق المساءلة؛ وثالثا، ضرورة أن تمنح بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان الأولوية لحماية المدنيين.

تتعلق النقطة الأولى بضرورة تنفيذ اتفاق السلام تنفيذاً كاملاً. إن هذا هو السبيل المستدام الوحيد لحماية شعب جنوب السودان، ولكن بما أن المواعيد النهائية المحددة تنقضي، من الضروري مواصلة العمل للحفاظ على الزخم الحالي. ولذلك، فإننا ندعو إلى وقف الأعمال القتالية الجارية فوراً والانتهاء من المفاوضات المتعلقة بالترتيبات الأمنية الانتقالية وبذل مزيد من الجهد لبلوغ نسبة ٣٥ في المائة المحددة للمشاركة النسائية. كما ندعو جميع الأطراف إلى تيسير وصول المساعدات الإنسانية، لا إلى عرقلته، ووضع حد للعقبات البيروقراطية التي تواجه الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني في الوقت الراهن.

وبالإضافة إلى ذلك، نتطلع إلى أن تواصل الإيغاد الاضطلاع بدور القيادة وأن توحد المجتمع الدولي من أجل تقديم الدعم المطلوب وممارسة الضغط اللازم أثناء عملية التنفيذ. وقد أعلنت كل من الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي واللجنة المخصّصة الرفيعة المستوى التابعة للاتحاد الأفريقي والمعنية بجنوب السودان والاتحاد الأوروبي عن الالتزام بدعم العملية، ونأمل بصدق ألا تفوّت الإيغاد هذه الفرصة.

أما النقطة الثانية فتتعلق بضرورة تحقيق المساءلة. فثمة حاجة واضحة إلى أن نبين العواقب التي تنتظر أولئك الذين يواصلون مهاجمة المدنيين أو ارتكاب أعمال العنف الجنسي أو انتهاك حقوق الإنسان. والأطراف، ولا سيما حكومة جنوب السودان، تتحمل المسؤولية عن ممارسة القيادة بشأن هذه المسألة. ويشمل ذلك محاسبة الجناة وإحراز تقدم ملموس على صعيد تنفيذ جميع الأحكام الواردة في الفصل الخامس من اتفاق السلام. وعلى وجه الخصوص، فإن لجنة الحقيقة والمصالحة ولأم الجراح والمحكمة المختلطة لجنوب السودان ضروريتان لضمان تحقيق العدالة والمصالحة. وفي الوقت نفسه، نتحمل جميعا مسؤولية بذل كل ما في وسعنا لردع هذه الجرائم البشعة. ونُذكر الجميع بأن المجلس قرر اعتبار العنف الجنسي معياراً محدداً للإدراج في قائمة الجزاءات، ونؤكد مجددا استعداد مملكة هولندا لاتخاذ إجراءات على أساس هذا المعيار.

أنتقل إلى النقطة الثالثة المتعلقة باستمرار الحاجة إلى اضطلاع البعثة بحماية المدنيين. ويذكرنا استمرار العنف الجنسي على نحو مؤلم بأن البعثة تظل مصدر الحماية الرئيسي لشعب جنوب السودان. ويبين أيضاً أهمية أن يكون للبعثة وجود قوي ومقدام يمكنها من الاستجابة السريعة خارج مواقع حماية المدنيين. ولا يقل عن ذلك أهمية التنسيق الوثيق بشأن المسائل الأمنية بين البعثة والجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني والمجتمعات المحلية، ولا سيما النساء. وتدعو مملكة هولندا الأمين العام إلى إطلاع المجلس على نحو استباقي ومستمر على الخطوات التي تواصل البعثة اتخاذها من أجل تنفيذ الدروس المستخلصة من هذه المسائل والاستفادة منها.

في الختام، من الضروري أن نبذل جميعا مزيدا من الجهد المستدام والموحد، ولكن في نهاية المطاف، يبقى تحقيق سلام مستدام في البلد بِيَد قادة جنوب السودان وحدهم. فقد أخبرونا أنهم جادون بشأن تحقيق السلام، ونطلب منهم الآن أن يظهروا صدق قولهم.

السيد البناي (الكويت): أود أن أتقدم بالشكر لوكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام وللممثلة الدائمة لبولندا والممثلة الخاصة للأمين العام على الإحاطات التي تقدموا بها. وأود اليوم أن أتناول موضوع النقاش من ثلاث زوايا: التطورات السياسية والوضع الإنساني والعدالة.

يتخذ اجتماعنا اليوم طابعاً مختلفاً. فلقد مرت ثلاثة أشهر منذ التوقيع على الاتفاق المنشط لتسوية النزاع واجتماعات اللجنة القومية للفترة قبل الانتقالية، مما يقدم لنا المزيد من الأمل نحو استمرارية السلام وكسر دائرة النزاع في جنوب السودان.

ويطيب لنا الترحيب باللقاء الذي عقده المبعوث الخاص للإيغاد مؤخرا مع الأطراف غير الموقعة على الاتفاق. كما أن توصل أطراف الاتفاق إلى توحيد البندقية في جنوب السودان، في ظل سيادة الدولة وتحت قيادة موحدة وإعادة تسمية القوات المسلحة، كله أمور تدفع إلى مزيد من الأمل لعدم تكرار أخطاء الماضي وإعطاء الدور الأكبر في حماية البلد لأهله أولاً.

أما القوات الأممية والإقليمية، فهي مكملة للدور الأساسي للبلد في حماية مواطنيه.

ولا يزال الوضع الإنساني يشكل مصدر قلق كبير لنا، في ظل التطورات الإيجابية سياسيا. فاستمرار وجود أكثر من ٤ ملايين من النازحين واللاجئين بعد توقيع اتفاق السلام، والمستوى المتدني للأمن الغذائي في أحد أكثر الأقاليم خصوبة، يشكل تذكيرا لنا بضرورة الدفع نحو الحل السياسي وبالتماشي مع دعم إعادة الإعمار والتنمية واستمرار وصول المساعدات الإنسانية من دون أي عائق. وأرحب بإطار التعاون، الذي أعلن عنه أمس، بين الأمم المتحدة وجنوب السودان للأعوام الثلاثة القادمة.

واستذكر مؤتمر القمة العربي الأفريقي الذي عقد قبل خمس سنوات في الكويت، حيث اتفق حينها المسؤولون من الكويت وجنوب السودان، بمشاركة القيادة في البلدين، على تدشين مرحلة جديدة من التعاون التنموي. إلا أن ظروف الحرب منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ كانت عائقا أمام تحقيق ذلك التعاون، ونتمنى أن تكون المرحلة الانتقالية فرصة لتجديد التعاون.

وندين بأشد العبارات جرائم العنف الجنسي في النزاع، وفي ولاية الوحدة وأينما كانت، ونتطلع إلى تحقيق العدالة لضحايا تلك الجرائم البشعة ومحاسبة الجناة. ونشكر زميلنا الممثل الدائم لجنوب السودان على تأكيد تعهد بلده بمحاسبة الجناة، ونتطلع إلى مواصلة نهج إنهاء الإفلات من العقاب، كما حصل مع الجناة في حادثة فندق تيران. ونشير هنا إلى الدور المهم للمحاكم في ترسيخ الشعور بالاستقرار في نفوس المواطنين، كما حدث عبر المحكمة المتنقلة في ملكال وانتقالها مؤخرا إلى بانتيو. ونتطلع إلى اكتمال إنشاء المحكمة المختلطة. كما نقدر الدور المحوري لمكتب السيدة باتن، بالتعاون مع مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، في مساعدتنا على التصدي لانتهاكات القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان وتحقيق العدالة للجميع.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة، لأشكر زملاءنا في الوفد الإثيوبي على ما قدمته إثيوبيا خلال عضويتها في المجلس من أجل جيرانها، بما في ذلك جنوب السودان. وأشكر، كذلك، الأشقاء في السودان على دورهم الكبير من أجل تحقيق السلام لدى أشقائهم في جنوب السودان. والشكر موصول لسائر دول الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية لما أبدته خلال العام الحالي من نموذج إيجابي للتعايش السلمي وحسن الجوار.

سأنتقل إلى موضوع آخر، فتاريخ اليوم ١٨ كانون الأول/ديسمبر، يصادف الاحتفال باليوم العالمي للغة العربية، وذلك لكونه اليوم الذي أصدرت فيه الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار ٣١٩٠ (د)، في العام ١٩٧٣، الذي أقرت بموجبه اعتماد اللغة العربية ضمن اللغات الرسمية للأمم المتحدة. وأردت أن انتهز هذه المناسبة لتقديم عظيم تقديرنا وامتناننا لكل العاملين في قسم الترجمة في الأمم المتحدة، وأخص بالذكر أخواتنا وإخواننا في قسم اللغة العربية، فقد ساهمتم، وبجدارة، في إيصال صوت بلدي وصوت سائر الدول العربية من هذه القاعة إلى كافة أرجاء العالم، فتفضلوا بقبول فائق تقديرنا واحترامنا.

السيد وو هايتاو (الصين) (*تكلم بالصينية*): تشكر الصين وكيل الأمين العام لاكروا، والممثلة الخاصة باتن والسفيرة فرونيتسكا، رئيسة اللجنة المنشأة عملا بالقرار ٢٢٠٦ (٢٠١٥) بشأن جنوب السودان، على إحاطاتهم الإعلامية.

لا تزال الحالة في جنوب السودان مستقرة بوجه عام، في الوقت الراهن. وتعمل الأطراف على تنفيذ الاتفاق المنشط

لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان. وقد ترسخ وقف إطلاق النار في معظم المناطق. وقد بدأت آلية رصد وقف إطلاق النار والترتيبات الأمنية الانتقالية، واللجنة القومية للفترة قبل الانتقالية واللجنة الوطنية لتعديل، الدستور عملها في الأشهر الأخيرة. وقد أنشئ مجلس الدفاع المشترك ولجنة الأمن الانتقالية المشتركة ومجلس استعراض الدفاع والأمن الاستراتيجيين كآليات أمنية. وقد حشدت حكومة جنوب السودان موارد وخصصت أموال لدعم تنفيذ الاتفاق. وتستمر أنشطة التوعية بالاتفاق المنشط في جميع أنحاء البلد.

وترحب الصين بالجهود التي بذلتها جميع الأطراف، بما فيها الحكومة، وبالتقدم الذي أحرزته. وفي الوقت نفسه، نلاحظ أن بعض فصائل المعارضة لم تتفق بعد على دعم الاتفاق المنشط. ولا تزال التوترات القبلية مستمرة والحالة الإنسانية ما زالت خطيرة. إن كل هذه المسائل تشكل تحديا أمام تحقيق سلام طويل الأمد في جنوب السودان. ويجب أن يدرك المجتمع الدولي ومجلس الأمن إدراكا تاما الطابع المعقد للحالة في جنوب السودان وينبغي له أن يمد البلد بمساعدة بناءة في معالجة المشاكل على الأرض. وتتمثل المهمة الآن في تنفيذ الاتفاق المنشط وينبغي لمجلس الأمن والمجتمع الدولي أن يركزا على النقطتين التاليتين لتحقيق تلك الغاية.

أولا، يجب الحفاظ على الإرادة السياسية للأطراف في جنوب السودان، إذ أنها بالغة الأهمية لتنفيذ الاتفاق. فمن ناحية، يجب احترام حق قيادة جنوب السودان في التعامل مع المسائل الخاصة بها احتراما كاملا، وتشجيع الأطراف على استخدام مبادراتها وتجنب فرض الحلول عليها. ومن ناحية أخرى، ينبغي أن نواصل دعم جهود الوساطة التي تبذلها منظمات إقليمية مثل الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، ونركز على مساعدة الأطراف في جنوب السودان على بناء ثقة متبادلة والوفاء بالتزاماتها بجدية وتحقيق وقف كامل للأعمال العدائية. ونتفق مع التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام (S/2018/1103) بأنه يجب إيلاء وضع الترتيبات الأمنية الانتقالية وتشكيل الحكومة الانتقالية الأولوية للفترة السابقة للمرحلة الانتقالية. فمن شأن ذلك أن يشجع على بناء الثقة والحفاظ على الإرادة السياسية للأطراف.

ثانيا، ينبغي للشركاء الدوليين العمل بسرعة لمد جنوب السودان بالمساعدة والدعم اللازمين. فهناك الكثير الذي يتعين القيام به في بلد خارج من نزاع طال أمده. وتنفيذ الاتفاق المنشط واستئناف التنمية الاقتصادية يتطلبان قدرا كبيرا من الأموال والدعم. وندعو المجتمع الدولي إلى توفير التمويل للاتفاق المنشط في أقرب وقت ممكن. وينبغي لنا، في الوقت نفسه، أن نكثف المساعدة الإنسانية والدعم الاقتصادي لجنوب السودان ونعزز انتعاشه وقدرته التنموية، ونساعده على إعادة البناء ووضع أولويات الاستثمار في قطاعات مثل الزراعة والطاقة والهياكل الأساسية والتعليم والصحة حتى يتمكن الناس من التمتع بفوائد السلام في أقرب وقت ممكن.

وتثني الصين على بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان على إسهامها الكبير في حفظ السلام والاستقرار في جنوب السودان وتدعم البعثة في مواصلتها تنفيذ المهام المكلفة بها، بموجب قرارات مجلس الأمن، دعما للعملية السياسية وعملية السلام في جنوب السودان.

إن موقف الصين الثابت هو أن الجزاءات وسيلة وليست غاية. وينبغي لمجلس الأمن أن يتوخى الحذر في استعماله للجزاءات لضمان أن تساعد التدابير المتخذة في التسوية السياسية في جنوب السودان. وقد ظلت الصين دائما تدعم السلام والتنمية في جنوب السودان. وتمشيا مع التزامنا الذي تعهدنا به في مؤتمر قمة بيجين لمنتدى التعاون بين الصين وأفريقيا، قدمت الصين معونة بمقدار ٣٠٠ مليون يوان للبلد ومساعدات غذائية إنسانية طارئة بما يعادل ١٠٠ مليون يوان. وكما هو الحال دائما، ستظل الصين تدعم دعما فعالا وتشارك مشاركة بناءة في عملية السلام

في الجنوب السودان، وستضطلع بدور بناء في تحقيق جنوب السودان للسلام الدائما والتنمية المستدامة.

السيد أورينيوس سكاو (السويد) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر وكيل الأمين العام لاكروا، والسيدة براميلا باتن، الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع، على إحاطتيهما الإعلاميتين إلى مجلس الأمن اليوم. وأود أيضا أن أشكر السفيرة فرونيتسكا على إحاطتها الإعلامية وعلى قيادتها المهنية للجنة المنشأة عملا بالقرار ٢٢٠٦ (٢٠١٥) بشأن جنوب السودان.

لقد مضت ثلاثة أشهر على التوقيع على الاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان، الذي كان لحظة حاسمة في إعادة جنوب السودان إلى طريق السلام والاستقرار. ونود مرة أخرى أن نشيد بالهيئة الحكومية الدولية للتنمية والميسرين على هذا الإنجاز. ونشهد الآن اتخاذ خطوات واعدة لتنفيذه، وإن كان ذلك متأخرا، وإحراز التقدم بشأن مختلف المؤسسات والآليات السابقة للمرحلة الانتقالية. ومما يثلج صدورنا أيضا العلامات التي تثبت احترام وقف إطلاق النار في معظم أنحاء جنوب السودان. وأحيط علما بتقييم الأمم المتحدة بأن الحالة الأمنية قد تحسنت تحسنا كبيرا. إن الجهود التي بذلتها قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان والجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان بغية فتح خطوط الاتصال المباشر قد أسهمت في اتخاذ تدابير هامة لبناء الثقة.

وما نحتاج إليه الآن هو الإرادة السياسية المستمرة من جانب الأطراف لتنفيذ ما تم الاتفاق عليه، بما في ذلك إحراز التقدم بشأن التوصل إلى اتفاق شامل بشأن الترتيبات الأمنية والمشاركة في جهود حقيقية لبناء السلام وتحقيق المصالحة. ونتفق مع النقطة التي أثارها في وقت سابق اليوم ممثل إثيوبيا بأنه من المهم الآن كفالة أن يظل المجلس مشاركا مشاركة فعالة في دعم المنطقة، وأن يتخذ إجراءات حازمة بشأن أوجه القصور، ولكن أن يقوم أيضا، وهو الأهم، بالاعتراف بالتقدم والإشادة به عن إحرازه. ويمكن للمجلس أن نقوم بعمل أفضل في التنويه بالتقدم المحرز كوسيلة للإسهام في تحقيق مزيد من التقدم.

بين إن عملية السلام ما زالت هشة، والقتال مستمر في بعض أجزاء البلد، متسببا للمدنيين في عواقب غير مقبولة. ويجب أن يكون الوقف الكامل للأعمال العدائية من جانب جميع الأطراف، من الحكومة والجماعات المسلحة على حد سواء، غير مشروط لكي يتسنى القيام بعملية سياسية هادفة بينما نمضي قدما. ويجب أن تترتب العواقب على انتهاكات الاتفاق. ونرحب باستمرار مشاركة المنطقة في رصد تنفيذه ونأمل أن يُعين رئيس جديد للجنة المشتركة للرصد والتقييم عما قريب. ومساءلة الأطراف أمر حيوي، ويجب على الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي مواصلة المشاركة في الجهود الإقليمية ودعمها. وبينما ننهض بالعملية السياسية، سيكون من الضروري كفالة المشاركة الفعالة من جانب جميع أصحاب المصلحة، بمن فيهم النساء والشباب والمجتمع المدني. وتكتسي المسائل الجنسانية أهمية محورية للسلام والأمن، وندعو جميع الأطراف إلى كفالة الوفاء بتخصيص حصة ٣٥ في المائة للنساء، لا على الصعيد الوطني وعلى مستوى الولايات فحسب، بل أيضا في جميع الهياكل السابقة للمرحلة الانتقالية وفي المرحلة الانتقالية.

ونرحب بمشاركة الممثلة الخاصة باتن بشأن جنوب السودان ونشكرها على جهودها الرامية إلى كسر حلقة الإفلات من العقاب على العنف الجنسي والجنساني. لقد طدت أختنق من شدة الألم وأنا استمع للقصص المؤثرة عن الهجمات الجنسية والجنسانية البشعة التي تعرضت لها النساء بالقرب من بانتيو في الأسابيع الأخيرة، والتي يجب أن تدان بأشد العبارات. ونرحب كثيرا بالبيان الواضح الذي أصدره المجلس على وجه السرعة (SC/13611) عن تلك الحوادث، الذي يؤكد على الأهمية الحاسمة لاتخاذ إجراءات حازمة لتعزيز المساءلة وتقديم المسؤولين

عن تلك الهجمات إلى العدالة، وهذا في حد ذاته سبيل لمنع وقوع المزيد من هذه الهجمات. وآليات العدالة الانتقالية التي ينص عليها اتفاق السلام، بما في ذلك المحكمة المختلطة، تكتسي أهمية في هذا الصدد، وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان يجب أن يسمح لها بالوصول إلى عين المكان للتحقيق في الانتهاكات والتجاوزات المزعومة لحقوق الإنسان. وفي مواجهة هذه الأعمال المروعة من العنف الجنسي ضد النساء والفتيات على النحو المبلغ عنه من بانتيو، يجب على المجلس أيضا أن يتصرف وينظر في إمكانية اتخاذ تدابير مستهدفة ضد المسؤولين عن تلك الانتهاكات، تمشيا مع معايير الجزاءات القائمة بذاتها بشأن العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس. ونتفق تماما مع الممثلة الخاصة باتن أنه يجب علينا زيادة التكاليف والآثار المترتبة عن ارتكاب هذه الجرائم أو إصدار الأوامر بشأنها أو التغاضي عنها، بغية إنهاء الإفلات من العقاب، وهو عنصر محفز للعنف الجنسي اليوم.

وما زلنا نشعر بقلق بالغ إزاء الحالة الإنسانية الخطيرة، التي تتأثر بالنزاع بشكل مباشر أو غير مباشر. وندعو الأطراف، لا سيما حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية، إلى معالجة الظروف الخطيرة التي تواجه العاملين في المجال الإنساني. ويجب إزالة جميع العقبات التي تعترض إيصال الإغاثة في جنوب السودان بشكل سريع وآمن وبدون عوائق. ونثني على الجهود التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان ومنظمة الصحة العالمية وغيرهما من الشركاء في المجال الإنساني بغية جراء تخطيط لحالات الطوارئ للتأهب لمواجهة فيروس إيبولا استجابة لتفشي الفيروس في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ولا يزال يبلغ عن الهجمات على مرافق الرعاية الصحية في جنوب السودان. ويجب علينا أن نضاعف جهودنا لتنفيذ ولاية البعثة والقرار ٢٢٨٦ (٢٠١٦). والاجتماع بصيغة آريا الذي سيُعقد يوم الجمعة سيكون فرصة لمواصلة مناقشة المسألة مع ممثلي السودان وغيره من البلدان المتضررة.

ونتفق تماما مع تقييم السفيرة فرونيتسكا للزيارة التي قامت بها في وقت سابق من هذا العام، الذي يشبه إلى حد كبير السفير الاستنتاجات التي توصل إليها السفير سكوغ عقب الزيارة التي قام بها في الشهر الماضي بصفته رئيس الفريق العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح. كما نقدر جهودها الرامية إلى ضمان الإفراج الفوري عن جميع الأطفال الجنود، إذ أن النزاع الدائر في جنوب السودان أثر بصورة مدمرة على الأطفال هناك. وتجنيد الأطفال واستخدامهم على نحو شنيع من الجماعات المسلحة أو القوات يجب إنهاؤه. واليوم على وجه التحديد، اعتمد الفريق العامل استنتاجاته بشأن الأطفال والنزاع المسلح في جنوب السودان، التي رحبنا فيها باتفاق السلام باعتباره فرصة لبلوغ منعطف هام وإيلاء الأولوية لحماية الأطفال بينما يمضي البلد قدما.

وفي الختام، وبينما يسير تنفيذ الاتفاق الآن في الاتجاه الصحيح، فإن دعم ذلك الزخم سيكون أمرا بالغ الأهمية. ويجب على جميع الأطراف المحافظة على إرادتها السياسية وبذل كل جهد ممكن من أجل ترجمة الالتزامات إلى واقع. وينطبق ذلك أيضا على مجلس الأمن، الذي يجب أن يظل مشاركا بصورة وثيقة وبناءة وأن يستمر في تقديم دعمه الموحد والفعال إلى الجهود الإقليمية.

السيد بوليانسكي (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نشكر وكيل الأمين العام، جون - بيير لاكروا، والممثلة الخاصة براميلا باتن على ما قدماه من معلومات عن التقدم المحرز في التوصل إلى تسوية في جنوب السودان. ونحيط علما بالإحاطة الإعلامية التي قدمتها السفيرة فرونيتسكا، الممثلة الدائمة لبولندا ورئيسة لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٢٢٠٦ (٢٠١٥) بشأن جنوب السودان، عن أنشطة تلك الهيئة الفرعية في النصف الثاني من عام ٢٠١٨.

ويعتبر الاتحاد الروسي التوقيع في ١٢ أيلول/سبتمبر على الاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان أمرا

هاما للغاية. والأمر الأهم هو أن الأطراف في جنوب السودان أظهرت الاستعداد للصلح والرغبة في تسوية خلافاتها. ونود مرة أخرى أن نشيد بجهود الوساطة المنسقة التي تبذلها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، التي بدأت المفاوضات المثمرة في الخرطوم في الفترة بين حزيران/يونيه وآب/أغسطس، فضلا عن التوقيع على الوثائق التي كانت حاسمة لعملية السلام. ونقدر كثيرا المساهمة الشخصية لرئيس السودان عمر البشير في اتفاق السلام. ونلاحظ أن الأطراف الإقليمية الفاعلة المشاركة واصلت الحفاظ على نهجها الموحد بشأن التسوية في جنوب السودان، وهو أمر أساسي لتقدم عملية السلام في المستقبل.

ونرحب برغبة الجهات الضامنة للاتفاق في المساعدة في تنفيذه من خلال تقديم وحدات وطنية من السودان وأوغندا وجيبوتي والصومال إلى قوة الحماية الإقليمية. ونرى في ذلك مثالا على الإعمال الفعلي لمبدأ الحلول الأفريقية للمشاكل الأفريقية، وفرصة للتعاون الفعال بين الأمم المتحدة ومجلس الأمن والمنظمات الإقليمية. وندرك الاتصالات التي جرت مؤخرا بين رؤساء أركان بلدان الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية بشأن المسائل المتصلة بتنفيذ الاتفاق، ونحن على استعداد للنظر في الاقتراحات الموضوعية من الهيئة الحكومية الدولية بشأن قوة الحماية الإقليمية.

ونرحب بالتقدم الكبير الذي بدأنا نراه في تنفيذ الاتفاق، بما في ذلك في ذلك الصدد، تشكيل وبدء عمليات الهياكل والآليات المنصوص عليها في الاتفاق. ونرى أنه من المهم أن هناك انخفاضا كبيرا في مستوى العنف وأعداد انتهاكات حقوق الإنسان منذ توقيع الاتفاق. وقد أحطنا علما باعتزام زعيم المعارضة ريك ماشار العودة إلى جوبا في أوائل عام ٢٠١٩ على أبعد تقدير.

ونشاطر الأمين العام دعوته الأطراف في جنوب السودان إلى بلورة اتفاقاتها بشأن تجميع المقاتلين السابقين وإعادة إدماجهم، وغير ذلك من المسائل المتصلة بالأمن. ونرى أن من شأن التنفيذ الكامل والشامل للالتزامات التي تم التعهد بها وحده أن يساعد على تعزيز الثقة بين الطرفين ويمنعهما عن تكرار الأخطاء التي وقعت خلال عملية التسوية في جنوب السودان في الماضي.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل كوت ديفوار.

أشكر السيد جان - بيير لاكروا على إحاطته الزاخرة بالمعلومات عن تطورات الحالة في جنوب السودان وتنفيذ ولاية بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان. وأود أيضا أن أشكر السيدة براميلا باتن، الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع، والسفيرة يوانا فرونيتسكا، رئيسة لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٢٢٠٦ (٢٠١٥) بشأن جنوب السودان، على إحاطتيهما الوافيتين. وتحمل تلك الإحاطات كوت ديفوار على التعليق على مختلف المجالات السياسية والأمنية والإنسانية وحقوق الإنسان، وكذلك ما يتعلق بتنفيذ نظام الجزاءات في جنوب السودان.

وفيما يتعلق بالحالة السياسية، يرحب بلدي بوضوح بعزم الأطراف في جنوب السودان على تنفيذ الاتفاق المجدد لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان، بوصفه الإطار المرجعي الوحيد للتوصل إلى حل سياسي للأزمة التي حلت بهذا البلد على مدى خمس سنوات. ويعدُّ تعيين الأطراف في جنوب السودان ممثليها في مختلف الآليات والمؤسسات فيما قبل المرحلة الانتقالية، فضلا عن بدء عمل تلك الآليات، دليلا واضحا على عزمها على الإسهام بشكل إيجابي في تنفيذ اتفاق السلام.

وأصبح الآن أمرا مُلحّا ضمان استفادة أطراف النزاع من فترة ما قبل المرحلة الانتقالية في تهيئة الظروف المواتية لنجاح المرحلة الانتقالية المؤدية إلى إجراء الانتخابات على وجه السرعة. وفي ذلك الصدد، يدعو بلدي، مثلما فعل الأمين العام،

الأطراف إلى الالتزام الصارم بوضع الصيغة المنقحة للترتيبات الأمنية الانتقالية وإنشاء حكومة وحدة وطنية انتقالية. وإلى جانب ذلك، فإن لدينا إيمانا راسخا بالدور الهام الذي تضطلع به المرأة في عمليات السلام. ويدعو وفد بلدي قادة جنوب السودان إلى كفالة التمثيل الحقيقي للمرأة في المؤسسات المسؤولة عن تنفيذ الاتفاق المجدد.

ونرحب على الصعيد الأمني بوقف إطلاق النار الذي يستمر الحفاظ عليه في بعض أنحاء البلد، على النحو الذي يؤكده بحق تقرير الأمين العام (S/2018/1103). ونرحب أيضا في ذلك الصدد بتدابير بناء الثقة التي وضعتها حكومة جنوب السودان وجماعات المعارضة عقب التوقيع على الاتفاق. ويحث وفد بلدي كلا الطرفين على العمل من أجل ترسيخ السلوك السلمي والإيجابي بينهما كي يتسنى استعادة السلام والاستقرار في المناطق لا تزال متضررة من الاشتباكات المسلحة والعنف القبلي. وترى كوت ديفوار في ذلك السياق، أن عملية الحوار الوطني، وتوحيد جيش جنوب السودان، وتنفيذ الأحكام المتعلقة بالترتيبات الأمنية ستسهم إسهاما كبيرا في التحسن التدريجي للوضع في جميع أنحاء البلد. ويرحب وفد بلدي أيضا بالمشاركة المتعددة الأوجه للبلدان الأعضاء في الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيغاد) في حل النزاع في جنوب السودان. ونحث قيادة الهيئة الحكومية الدولية والأمم المتحدة على نشر قوة الحماية الإقليمية التابعة للبعثة على وجه السرعة لضمان حماية السكان المدنيين.

ولا تزال كوت ديفوار تشعر بالقلق إزاء الحالة الإنسانية في جنوب السودان حيث توجد أعداد كبيرة من اللاجئين والنازحين، وانعدام الأمن الغذائي والمخاطر الصحية المتصلة بمسألة تفشي فيروس إيبولا في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وقد تفاقمت الحالة بسبب المحاولات المتعمدة المستمرة لعرقلة وصول المساعدات الإنسانية إلى جميع أنحاء البلد. وبالرغم من النداءات المتكررة من المجتمع الدولي لا يزال العاملون في المجال الإنساني يقعون ضحايا العنف والاعتداء والاحتجاز وغيرها أثناء ممارسة واجباتهم. وتدين كوت ديفوار بشدة جميع أعمال العنف ضد العاملين في المجال الإنساني ونهب المعدات. وتهيب مرة أخرى بالأطراف في جنوب السودان أن تعمل على تهيئة بيئة آمنة تفضي إلى تقديم المساعدة الإنسانية والعودة الآمنة والكريمة للنازحين إلى مناطقهم الأصلية. ونشيد بالدعم القيّم الذي تقدمه منظمة الصحة العالمية إلى حكومة جنوب السودان في مجال تعزيز قدراتها الوطنية للتأهب والاستجابة لفيروس إيبولا.

وفيما يتعلق بحالة حقوق الإنسان، فإننا نعرب عن سرورنا للانخفاض الكبير في انتهاكات حقوق الإنسان وجرائم العنف التي ارتكبتها أطراف النزاع منذ التوقيع على الاتفاق المجدد. ومع ذلك، فإننا ندين بشدة استمرار العنف الجنسي والعنف الجنساني ضد النساء والفتيات وتجنيد واستخدام الجنود الأطفال من جانب أطراف النزاع. ونحث قادة جنوب السودان على تنفيذ مبدأ المساءلة من أجل تقديم مرتكبي هذه الأفعال أمام المحاكم المختصة. لذا، فإننا ندعو إلى إنشاء المحكمة المختلطة لجنوب السودان في أقرب وقت ممكن، وفقا لأحكام الاتفاق المجدد.

وفيما يتعلق بنظام الجزاءات في جنوب السودان، نود أن نثني على العمل الرائع الذي أداه السفيرة يوانا فرونيتسكا، ونؤكد مجددا دعمنا لها وهي تضطلع بمهامها. وندعو حكومة جنوب السودان وبلدان المنطقة ولجنة الجزاءات وفريق الخبراء إلى مزيد من التعاون لأجل دعم جهود السلام الجارية.

وختاما، يود وفد بلدي أن يشيد بالعمل الذي اضطلعت به البعثة في ظل ظروف بالغة الصعوبة. ويؤكد مجددا أنه لا يمكن وضع حد نهائي للأزمة إلا بإبداء الالتزام الحقيقي من جانب السلطات في جنوب السودان والدعم المستمر من الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والمجتمع الدولي.

وأستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس مجلس الأمن.

وأعطي الكلمة الآن لممثل جنوب السودان.

السيد ملوال (جنوب السودان) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على قيادتكم للمجلس خلال شهر كانون الأول/ديسمبر. وأود أيضا أن أشكر السيد لاكروا والسيدة باتن على إحاطاتيهما اليوم.

وأود أن أعرب عن تقديرنا لتقرير الأمين العام (S/2018/1103). وقد شهدت الفترة التي يشملها العديد من الأحداث الهامة والتاريخية في جنوب السودان. من أبرزها التوقيع على الاتفاق المجدد لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان، واحتفال السلام في جوبا الذي حضره قادة أحزاب المعارضة، واجتماعات اللجان المختلفة السابقة للتنفيذ في جوبا وأديس أبابا والخرطوم. وفي ذلك الصدد، أود أن أذكّر المجلس بأننا لا نزال في مرحلة ما قبل التنفيذ وأن عملية السلام لم تنفذ بعد.

ونُسلّم بأن التنفيذ قد تأخر عن موعده المحدد، ولكن ليس لعدم التزام الأطراف بما وقعت عليه، بل تعزى تلك التأخيرات إلى تحديات تقنية. وبسبب تلك التحديات يتفق وفد بلدنا مع الأمين العام على أن المطلوب الآن في جنوب السودان لتنفيذ اتفاق السلام الذي تم التوقيع عليه في الوقت المحدد هو توفر الإرادة السياسية، وخاصة الإرادة السياسية الدولية الداعمة للاتفاق. وندرك أنه يمكن التغلب على التحديات التقنية هذه بالإرادة السياسية للمجتمع الدولي. ونود أن نغتنم هذه الفرصة لتوجيه الشكر إلى المنطقة، بقيادة الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، والاتحاد الأفريقي، على عزمهما الراسخ على كفالة أن يكون جنوب السودان سلميا وأن يعود اللاجئون إلى ديارهم وأهاليهم، وأن يكون ذلك ممكنا في أقرب وقت من الناحية اللوجستية.

وفيما نتطلع إلى التنفيذ الكامل لاتفاق السلام في الأشهر القليلة المقبلة، تأخذ الحكومة التقارير عن الاعتداءات الجنسية على النساء في البلد على محمل الجد. إن التقرير الأخير عن الاعتداء الجنسي على ١٥٠ امرأة يبعث على القلق، ويجب ألا يُسمح للجناة بأن يفلتوا بهذه الجريمة. وبناء على ذلك، عاد فريق التحقيق الذي شكلته الحكومة، والذي تقوده وزيرة الشؤون الجنسانية وشؤون الطفل والرعاية الاجتماعية، السيدة أووت دينغ أكويل، إلى جوبا من بانتيو وستنشر استنتاجات الفريق على العلن قريباً. ربما تكون الإدانة السريعة مفيدة للعلاقات العامة بالنسبة للبعض، ولكن التحقيق والوصول إلى الوقائع وتنفيذ سيادة القانون على المجرمين المزعومين أكثر حصافة. وأعتقد أن هذا في بعض البلدان يسمّى الإجراءات القانونية الواجبة. لم تجلب الجزاءات وحدها السلام في أي نزاع في العالم.

وفي الختام، أود أن أوجّه كلمة وداع إلى الأعضاء غير الدائمين المنتهية فترة عضويتهم في نهاية هذا العام. وسيفتقد وفد بلدي إلى نصائحهم الحكيمة والفرص المتاحة لعلاقات العمل الوثيقة التي قدموها لنا. وعلى وجه الخصوص، نود أن نتمنّى لإثيوبيا وبوليفيا وكازاخستان التوفيق في مساعيهم المقبلة على الساحة الدولية. وفي نفس السياق، نتطلع إلى الترحيب بالأعضاء الجدد، لا سيما جمهورية جنوب أفريقيا، عند بدء ولايتهم في مطلع العام المقبل.

(تكلم بالعربية)

وقبل الختام، سيدي الرئيس، أود أن أهنئ دولة الكويت والدول العربية بمناسبة حلول يوم اللغة العربية.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٢٥.